جرائم العملات الرقمية وعلاقتها بوسائل الإعلام

CRYPTOCURRENCY CRIMES AND ITS RELATIONSHIP TO THE MEDIA

إعداد

د. حافظ لصفر

Dr. Hafez Lasfer

دكتوراه في علم النفس الاجتماعي، ماجستير في إدارة الموارد البشرية

Doi: 10.21608/jinfo.2025.461941

استلام البحث ٢٠٢٥/٦/٢٩

قبول البحث ٢٠٢٥/٨/٢١

لصفر، حافظ (٢٠٢٥). جرائم العملات الرقمية وعلاقتها بوسائل الإعلام. ***المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب ، مصر، ٦(٢١) ، ٢١ – ٧٢.

https://jinfo.journals.ekb.eg

جرائم العملات الرقمية وعلاقتها بوسائل الإعلام

المستخلص:

جرائم العملات الرقمية ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد مالية واقتصادية وقانونية، تؤرق كبريات الشركات والمقاولات الاقتصادية العالمية ، لما تتداوله من أموال ضخمة تفوق ميزانيات دول عربية، ويبلغ عددها خمسة ألاف عملة، منها المشفرة التي تحظى باهتمام الجمهور المستثمر فيها، والمستهلك لها ، على الرغم من المخاطر التي تهدد بها مدخراتهم، وتطال حتى الدول الكبرى والشركات العلاقة، مما استدعى استعمال علم التشفير من لدن مهندسين وتقنيين بارعين في مجال الاستراتيجيات الأمنية بابتكارهم لتطبيقات دقيقة، تحمي الأفراد والجماعات والدول من جرائم الشبكات الإجرامية والإرهابية التي تختلس وتخترق بياناتهم، في ظل هشاشة القوانين التي تعاقب مرتكبي هاته الجنايات سواء في البلدان الأجنبية أو العربية والإسلامية، لدرجة أن المخابرات العالمية أصبحت تستعمل برامج وتطبيقات معلوماتية جد دقيقة لحماية أمنها الوطني والاستراتيجي والاقتصادي، واختلف مجتهدو الشريعة الإسلامية بين محرم كدور الإفتاء المصرية والسعودية والتركية لضررها الكبير أكثر من نفعها، وبعض العلماء المجتهدين أجازوا التعامل بها، معتبرين إياها كباقي العملات المعدنية والورقية، مبررين اجتهادهم من منطلق العرف والتعود والممارسة، ويلعب الإعلام ووسائله دورا أساسيا في عمليات التوعية والتثقيف والتقييم والتنوير وتنمية الحس النقدي لدى الجمهور أثناء التعامل بالعملات الرقمية والافتراضية، كما أنه يمكن له القيام بدور سلبي من خلال الدعاية والترويج لها، متخليا عن قيمه وأسسه ومبادئه الأخلاقية-القيمية الأصيلة، وابتعاده عن مبادئ كشف الحقيقة، وإزالة الالتباس حول الظاهرة، واعتمدت في بحثي على منهج "الاستقصاء والاستنباط" من خلال التمحيص والتحليل للظاهرة في شتى أبعادها.

Abstract:

Digital currency crimes are a social phenomenon with financial, economic and legal dimensions, which disturbs major global economic companies and contracting, because of the huge funds that they circulate that exceed the budgets of Arab countries, amounting to five thousand currencies, including the encrypted ones, which attract the attention of the investing public, and their consumers, despite the risks Which threatens their savings and affects even the major countries and the companies that have relations, which necessitated the use of cryptography from skilled engineers and technicians in the field

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

of security strategies By creating accurate applications that protect individuals, groups and countries from the crimes of criminal and terrorist networks that embezzle and infiltrate their data, in light of the fragility of the laws that punish the perpetrators of these crimes, whether in foreign or Arab and Islamic countries, to the extent that global intelligence is using very accurate information programs and applications to protect its national and strategic security. The scholars of Islamic law differed between Muharram, such as the Egyptian, Saudi and Turkish fatwas, because of its greater harm than benefit.

And some hard-working scholars have permitted dealing with it, considering it like other coins and notes, justifying their diligence in terms of custom, habituation, and practice. Negative through propaganda and promotion, abandoning its values, foundations and original moral-value principles, and its departure from the principles of revealing the truth, and removing confusion about the phenomenon.

مقدمة:

تعتبر جرائم العملات الرقمية ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد مالية واقتصادية وقانونية، تؤرق كبريات الشركات والمقاولات الاقتصادية لما تتداوله يوميا من أموال ضخمة تفوق ميزانيات دول بعينها، وفاق عددها خمسة ألاف عملة، منها المشفرة التي تحظى بالمستثمرين الصغار والكبار، على الرغم من المخاطر التي تهدد بها مدخرات الجمهور المستهلك والمستثمر والدول والشركات العالمية، مما استدعى استعمال علم التشفير من لدن مهندسين وتقنيين بارعين في مجال الاستراتيجيات الأمنية بابتكارهم لتطبيقات دقيقة، تحمي الأفراد والجماعات

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

والدول من جرائم الشبكات الإجرامية والإرهابية التي تختلس وتخترق بياناتهم، في ظل هشاشة القوانين التي تجرم مرتكبي هاته الجنايات سواء في البلدان الأجنبية أو العربية والإسلامية، لدرجة أن المخابرات العالمية أصبحت تستعمل برامج وتطبيقات سيبرانية[١] جد دقيقة لحماية أمنها الوطني والاستراتيجي والاقتصادي، واختلف مجتهدو الشريعة الإسلامية بين محرم كدور الإفتاء المصرية والسعودية والتركية والمغربية لضررها أكثر من نفعها ، وبعض المجوزين للتعامل بها معتبرين إياها كباقي العملات المعدنية والورقية، من منطلق العرف والتعود والممارسة، ويلعب الإعلام ووسائله دورا حيويا في التوعية والتثقيف والتقييم والتنوير وتنمية الحس النقدي لدى الجمهور أثناء التعامل بالعملات الرقمية والافتراضية، كما أنه يمكن له القيام بدور سلبي من خلال الدعاية والترويج لها متخليا عن قيمه وأسسه ومبادئه الأخلاقية-القيمية، والتخلي عن مبادئ كشف الحقيقة، وإزالة الالتباس حول الظاهرة، وفي بحثي اعتمدت منهج الاستقصاء والاستنباط من خلال التمحيص والتحليل للظاهرة في مقدمة عامة وأربعة فصول، وهي: المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بجرائم العملات الرقمية، ودور الإعلام الاستراتيجي في معالجة الظاهرة الاقتصادية ذات الأبعاد الاجتماعية، والجيو-بوليتيكية[٢]، والدينية والأمنية، بينما في الفصل الثاني عالجت جرائم العملات الرقمية في ضوء القانون الدولي والقوانين العربية والشريعة الإسلامية، ودور الإعلام في مواجهتها، فهي إما أن تكون مواجهة سلبية أو إيجابية، وبالفصل الثالث تناولت جرائم العملات الرقمية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، وفي الفصل الرابع حللت وناقشت دور وسائل التواصل الرقمي وعلاقتها بالجريمة الإلكترونية وسبل الحماية منها، وفي الأخير خلصت من البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات المقترحة لمواجهة ظاهرة جرائم العملات الرقمية من النواحي القانونية والأمنية والاقتصادية والإعلامية والسياسية والعسكرية.

مشكلة البحث:

البحث الذي أعالج معالمه، يندرج في مسار إشكالية خطورة جرائم العملات الرقمية على الأفراد والمجتمعات، وتعريضها للسرقة والنصب والنهب، وللخسارات المالية المهولة في ظل تخلف القوانين الجنائية التي تعاقب المجرمين، وخاصة بالبلدان العربية من جهة، وفي ظل غياب وضعف الدور التثقيفي والتوعوي للإعلام

[١] تعني الالكترونية، وترتبط بكل ما يتعلق بالشبكات الإلكترونية الحاسوبية، وشبكة الأنترنيت، والتطبيقات المختلفة كالوا تساب والفيسبوك والتويتر والويب...

[٢] الجيوبوليتيك : علم دراسة تأثير الجغرافيا على السياسة، ومسعى الأخيرة للاستفادة من ميزاتها، وهو فرع الجيو استراتيجيا.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

الدي تتحكم فيه شركات عابرة للقارات ومتعددة الجنسية، وجهات خفية توظفه لخدمة أغراضها ومصالحها.

أهداف البحث :

- التعرف على خطورة الظاهرة وإيجابياتها على الاقتصاديات العالمية والعربية.
- التنبيه إلى تخلف القوانين، وخصوصا العربية لمعالجة الظاهرة.
-ضعف الدور التثقيفي الإعلامي للمواطنين وللهيأت والشركات والمقاولات الصغيرة والكبيرة في مجال التعامل مع العملات الرقمية والمشفرة، وخاصة بالبلدان العربية، فأغلب مواطنيها، لازالوا يعانون من أمية أكاديمية في المجال الرقمي واستعمال التكنولوجيا الحديثة.
-تطوير التشريعات والقوانين الدولية والعربية لمواجهة الظاهرة، والحيلولة دون وقوع كساد وخسارات مالية للأفراد والمجتمع جراء التعامل بالعملات الرقمية.
-تناول ظاهرة مستجدة ومتطورة يوما بعد يوم إثر الطفرات التكنولوجية المتغيرة في المجالات الافتراضية التي تعرف وثيرة سريعة، مع تهافت الناس عليها بشكل واع وغير واع، وضعف القوانين الحامية للمواطنين خلال التعامل معها.
- تعميق الدراسة والبحث في الظاهرة، وبيان استراتيجيات التعامل معها سواء بالنسبة للأفراد أو الدول والمنظمات.
-تعريف الجماهير العربية بالظاهرة العالمية ومدى انعكاساتها على الاقتصادات العربية.

أهمية البحث:

-بإمكان الإعلام الثقافي والاقتصادي التوعية بسبل التعامل مع العملات الرقمية والمشفرة، ليحمي نفسه ومجتمعه، لأن الخسارة لا تطال فقط الأفراد، بل تتعداهم إلى المجتمعات.
-الكشف عن الأليات القانونية والاقتصادية والأمنية التي تقدمها العملات الرقمية، وفي نفس الوقت التوعية حول مخاطرها.
-النبش الجنيالوجي[٣] في أنواع العملات الرقمية، ومستقبلها وتأثيراتها على الاقتصاديات العالمية.
-ضرورة تحديث البنيات الأمنية للدول العربية، ومواكبتها للطفرات التكنولوجية المتهافتة والمتسارعة وتكوين الأجيال في هدا المجال الاستراتيجي.

[٣] هي علم يبحث في النشأة والتكوين والوقوف عند الأصل، وحاليا تعني البحث في معظم الظواهر الإنسانية والقيم مثل جنيالوجيا الأخلاق والحقيقة والسياسة والاقتصاد...

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

- لا يختلف اثنان أن التكنولوجيا هي سمة من سمات العصر الحالي، ولا سيما التكنولوجيا الرقمية التي مازالت تقطع أشواطا من التطور بسلبياته وإيجابياته، وتعد العملات الرقمية واحدة من العملات التي تتطور كما ونوعا، كلما مر الوقت.

-إن أهمية دراسة العملات الرقمية بأنواعها تأتي من ثلاثة أمور، فالأول عددها يبلغ ٨١١٥ مسمى من العملات الرقمية، والثاني قيمتها التي تواصل الارتفاع المطرد، حتى وصل إلى 496.354.045.773 دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ ، وما بين هبوط وارتفاع، فقد سجلت في يوم واحد ٣٤٥.١٤٣.٣٥٩.٦٧٣ دولار أمريكي ، وأخيرا أعداد المتداولين لهذه العملات من حيث النوع والعدد والغاية، ومع حداثة الموضوع بالنسبة للمجال القانوني بالنسبة لكثير من الأنظمة القانونية، وبالخصوص العربية، فضلا عن أن الساحة القانونية شبه خالية من وجود قوانين صريحة، تنظمها للأثر القوي في بحثها بطريقة توازي أهميتها، من حيث موقف الدولة الواقعي منها في مجال التشريعات التي تمسها ومجال الإدارة والمالية العامة، وما يجب أن تكون عليه في ظل التنامي المفرط لها، وكذلك موقف القانون من متداولي هذه العملات، وما يجب أن يكون عليه[٤].

منهجية البحث وأدواته:

اتبعت منهج الاستقصاء والاستنباط والمقارنة من خلال الرجوع إلى المراجع والكتب والتقارير والإحصائيات التي عالجت المشكلة، ومن بين الأدوات البحثية التي استعملتها تقنية تحليل المحتوى من خلال الاعتماد على أخر التحليلات لبيانات التعامل بالعملات الرقمية والمشفرة في السوق العالمية، وتأثيرها على الاقتصاديات العالمية، وقراءة للتقارير الاقتصادية حولها، وخاصة المستحدثة منها.

الدراسات والأدبيات السابقة

موضوع جرائم العملات الرقمية حديث، وإشكالياته لم تتناولها الدراسات العلمية والقانونية والاقتصادية بشكل دقيق، وخاصة عندما تعالج في علاقتها بدور الإعلام التقليدي والرقمي في إخفاء الحقيقة عن الجمهور المستهلك أو كشفها له، ولجدة الموضوع وارتباطه بالطفرات التكنولوجية التي ظهرت مع العوالم الافتراضية الحديثة، كلها محفزات دفعتني للخوض فيه تحليلا ومناقشة في ظل المستجدات العلمية والكونية التي يعرفها العالم، فبعد عودتي إلى العديد من المصادر والمراجع بحثا عن دراسات وأبحاث علمية حول جرائم العملات الرقمية، لم أعثر على مرجع تم تأليفه يتناول الظاهرة العالمية التي أصبحت تهدد اقتصادات وسياسات دول عديدة، وخاصة الفقيرة منها كالدول العربية، ومدى انعكاساتها إيجابا و سلبا على الفرد والمجتمع، بل

[٤] أثير صالح إبراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، جامعة الشرق الأوسط ماجستير في القانون العام، ص :٧،حزيران ٢٠٠١

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

ما وجدته مجرد مقالات وتقارير هنا وهناك، تحاول مقاربتها وبيان تجلياتها وخطورتها على الاقتصاديات العالمية والقارية والوطنية في ظل غياب قوانين دولية وعربية، تجرم أو تجيز التعامل بها، ورسم حدود واضحة للتعامل بالعملات الرقمية والمشفرة، بحيث تقدم الحماية الضرورية للمواطنين وللاقتصاد المحلي والعالمي، ومن بين المؤلفات التي تناولت العملات الرقمية، لكن لم تشر إلى جرائمها والقوانين الزجرية اللازمة اتجاه مرتكبيها كتاب "الحاسب الألي وشبكة المعلومات" لعبد الرحمان بن عبد الله السند، حيث تضمن البحث تقنية المعلومات، ونشأة الحاسب الألي وشبكة الأنترنيت ووظائفها، وإجراءات حماية المعلومات والأمن الالكتروني وملكية تقنية المعلومات والملكية الفكرية، ثم كتاب "التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي" للشيخ سلطان إبراهيم الهاشمي، وفي كتاب "جرائم العملات المشفرة و النقود الالكترونية في ضوء القوانين المصرية" لأحمد صلاح الدين ،عرف فيه النقود الالكترونية كقيمة نقدية مقومة بالجنيه المصري، والعملات المشفرة عملات مخزنة الكترونيا غير مقومة بأي عملة من العملات الصادرة عن سلطات إصدار النقد الرسمية، وتناول الكاتب أيضا أركان جرائم العملات المشفرة والنقود الالكترونية، وأورد بعض الأحكام الصادرة عن المحكمة الاقتصادية، وموقف در الإفتاء المصرية من العملات المشفرة، إلا أنني لم أجد مؤلفا بحث علاقة الإعلام ودوره في مواجهة ظاهرة جرائم العملات المشفرة والرقمية من حيث التحسيس والتوعية والتثقيف في هذا المجال، لأنه من يتاجر في هذه العملات، هم عمالقة الشركات العابرة للقارات والمتعددة الجنسية التي تتحكم في الألة الإعلامية ودواليبها، وتوظفها لخدمة مخططاتها وأجنداتها لخدمة مصالحها وجعل الاقتصادات العالمية تابعة لها، حيث تعاقب كل نظام سياسي يبحث عن استقلاله السياسي والعسكري والأمني، مستثمرة خيرات هاته البلدان وخاصة العربية منها على كافة الأصعدة، وفي كتاب "تداول العملات" لإيهاب رجب عبد الوهاب تطرق فيه الى تاريخ تداولها والتأثيرات الاقتصادية على الفوركس وتداولها حاليا كعملة مقابل أخرى ولتحليلا المالية والفنية والاحصائية والرسوم البيانية.

وفي كتاب العملات الافتراضية: حقيقتها وتكييفها وحكمها الشرعي لأسماء سالمين العرياني، فقد عالجتها من منظور فقهي وكواحدة من وسائل التداول المالي الحديثة في كثير من بقاع العالم، والتي لا تخضع لمراقبة مركزية من الدول التي تشرف على صك العملات، وأثار بروزها جدلا بين علماء المسلمين والقانون والاقتصاد، مبينة أنها عملة لا تتحقق فيها وظائف النقود وشروطها، ولمخاطرها اختلف الفقهاء المعاصرون بين مجيز لها وبين محرم لها وأخرون توقفوا عن إصدار الفتوى لجدة الموضوع، وبأنه في حاجة إلى مزيد من البحث والاجتهاد، وفي موضوع "جريمة التعامل في العملات المشفرة أو النقود الرقمية: دراسة مقارنة"،

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

للدكتور محمد جبريل إبراهيم عالج قضية العملات الافتراضية كالبتكوين وتقنية البلوشتين كعملات تهدد الأمن الاقتصادي والمالي، ولا تخضع لرقابة البنك المركزي، مما دفع المشرع المصري لتجريم التعامل بها ومنع إصدارها والترويج لها عبر المواقع والمنصات الاجتماعية، لمخاطرها على الأمن القومي لمصر نظرا لغياب الإطار القانوني والمعلوماتي المنظم لها، فطابعها غير معلوم، كما أنها تعتمد على تقنية تشفيرية معقدة سبق الإشارة إليها تقوم على تكنولوجيا التناظر الالكتروني الدي يحفظ سرية تعاملاتها وهوية المتعاملين بها، ولارتباطها المشبوه بالأنشطة الإجرامية كغسيل الأموال وتبييضها وتمويل العمليات الإرهابية والتهرب الضريبي واحتمالية وقوع المتعاملين بها في عمليات نصب وغرر واحتيال.

حدود البحث:

حدود موضوعية: اقتصرت في بحثي على الجرائم الناجمة عن التعامل بالعملات الرقمية والمشفرة، وطرق وبعض التقنيات للحماية منها، ودور الإعلام ووسائله للحد من خطورتها والتوعية بكيفية استثمارها، مع الإشارة إلى تعامل الدول العربية مع هدا النوع من العملات وقوانينها في الحظر أو السماح بالتعاملات التجارية بها، وموقف الشرع الإسلامي بين مؤيد ومعارض ومبررات كل طرف، إلا أن دور الإفتاء لم تجوز التعامل بها.

حدود زمانية: يطال البحث الطفرة المعاملاتية في العملات الرقمية عالميا في ظل التحولات الرقمية المتسارعة في القرن الواحد العشرين.

حدود مكانية: يسلط الضوء على جرائم العملات الرقمية ومساهمة القنوات الإعلامية العربية في عدم توعية وتثقيف المواطن العربي بضرورة الاهتمام بالعملات الرقمية وكيفية التعامل بها دون الضرر بمصالحه.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي المؤثث للموضوع

المطلب الأول :مفهوم الاعلام والمفاهيم المحايثة له

١-الإعلام لغة واصطلاحا وأدواره:

يسمى الإعلام الذي يتخصص ويدرس الثقافة بالإعلام الثقافي، ويندرج ضمن مجالات الحياة الاقتصادية والأمنية والرياضية..، ويتناول الأحداث والظواهر والتطورات في هذا المجال ضمن سياقات اجتماعية واقتصادية عامة، وما تقوم به المؤسسات والمنابر الإعلامية المختصة، برز نتيجة تطورات متسارعة عرفتها تكنولوجيا الاتصال، وجاء تلبية لاحتياجات الجمهور المتعدد الاهتمامات، ووسيلة تتبعها هاته المؤسسات لمواجهة متغيرات العصر والمنافسة بينها، كما أن نجاح هاته المؤسسات متوقف على تراكماتها الثقافية لاستقطاب الجماهير، وإيصال رسالتها بنعومة وسلاسة، فكل ارتباط في الجهاز العصبي يؤثر في الشخصية مهما تكن قوتها، و كل ما يتصل بتدفق الإعلام له انعكاسات على نظرة الفرد إلى مقومات المجتمع

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

الثقافي التي يستمد منها أصوله، ويثبت بها انتسابه إلى هذا المجتمع، فمن وظائف الإعلام التربية والتكوين والتثقيف، ونشر المعلومة الصحيحة، والخبر الصادق لا المزيف، هذا هو أصل العمل الإعلامي، وتنمية الطاقات والكفاءات وإشباع حاجات الإنسان المتعطش للمعلومة من مصادرها الموثوقة، مخاطبا عقول الناس لا غرائزها اللذية، وتنمية الحس النقدي والذوق الفني الرفيع، والعمل من خلال برامج هادفة لزيادة المعرفة والإقناع، فعلاقة وسائل الإعلام والثقافة تفاعلية وتواصلية، فالإعلام امتداد ودعم للنشاطات الثقافية وقدراتها إلا أن التدفق الإعلامي حاليا ينبث بسرعة متناهية من العالم المتقدم إلى النامي، مما يهدد الثقافة المحلية، ويصهرها، ويذيبها في "النحن الغربية "على حساب "الأنا النامية"، فالإعلام يشكل الجانب العملي للفكر والسياسة الثقافيين، وتجسيدا للثقافة العامة، يجعلها تعي ذاتها وكينونتها، لكن الإعلام في الجوهر تحول إلى أداة تستعملها القوى المالكة لزمام السياسة العالمية في جميع المجالات، بما فيها الثقافية لتروج لثقافتها العابرة للقارات مدجنة للإنسان حيث أصبح غريبا عن ذاته وانتمائه ،لأن المجتمع الصناعي المتقدم استخدم وسائل الإعلام كأداة لخلق حاجات زائفة من خلال الإعلان والدعاية والصورة والصوت والخيال الافتراضي لإنسان ذو بعد واحد مستهلك وخاضع للإمبريالية الاستعمارية في صورتها الثقافية بالسيطرة على العقل الانساني واختزاله في قالب أحادي مع إيهامه أنه حر، ويختار المنتوجات الإعلامية المعروضة عليه ،فبدون وعي منه تحول الانسان الى مجرد مسمار في آلة ضخمة ،جعلته يقدس الآلة الذكية "ثورة الأنفوميديا"، وغير قادر على التحكم فيها والوعي بخطورتها على حياته ككل ،غالبا ما تعتبر الثقافة الإعلامية مع انحباسها في الإعلان والعلاقات العامة نظاما يركز على التلاعب بالجمهور[5] ،وتستخدم وسائل الاعلام المؤسسية في المقام الأول لتمثل الإيديولوجيات المهيمنة ،وتعيد إنتاجها بربط ثقافة الاعلام بالنزعة الاستهلاكية "ثقافة الاستهلاك"، وتوفيرها في شكل خدمات إعلامية مجانية كمواقع وصفحات التواصل الافتراضي من أجل التمويه وإيصال وتمرير خطاباتها المسيسة والخادمة لأصحاب النفوذ والقرار العالمي، ويبقى أصحاب القرار المحلي والقومي والقاري سوى شماعات وواجهات تختفي وراءها جهات تسير دواليب العالم بجميع أطيافه بامتلاكها للقوة المالية والاستراتيجية ،وهذا لا يعني عدم الانفتاح على الثقافة الإعلامية، وحسن استثمار التكنولوجيا في الثورة الإعلامية من خلال حس نقدي ينتقي الأكثر فائدة ونفعا، ولا يسمح بذوبان الشخصية ، فالثورة الجديدة مع الجيل الرابع والخامس مهمة

[5]-Jonathan Bignell « Post Modern culture,published in agrment with Edinburgh ,university press lid 22,George square,First published in India,2007,publshed by A Akcer books.p.2-21

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

ونافعة، تفرض تسلحنا بفكر إعلامي واع ، وتمرسنا على قوة التفكير النقدي، والتمحيص في المعلومة الإعلامية وأداتها، وغربلتها بمصفاة الفحص والنقد والشك للوصول إلى ما يصلح للذات العربية المسلمة ، وما لا يصلح لها، فالهدف من التبادل الثقافي هو إثراء الثقافة الوطنية وسوقها نحو التكامل ، أما الغزو الثقافي فهو يهدف إلى استئصال الثقافة الوطنية واجتثاثها من جذورها، فالتبادل الثقافي الحذر أساسي، لأن الدول الكبرى تقود غزوا ناعما وغير مرئي ثقافي شفاف وغير ملحوظ ، وهوما ينطبق على المواد والرسائل الأمريكية التي تقدم إلينا من خلال القنوات العربية واللبنانية ، فهي تخدم الأجندات الأمريكية بأدوات عربية ولبنانية، وبالإمكان مقارنة بين تأثير قناة الحرة الأمريكية ..وبين أي قناة إعلامية لبنانية أو عربية أو إسلامية في منطقتنا، وقياس حجم التضليل والتأثير على جمهورنا حتى في مجال التعامل بالعملات الرقمية، تتوجه أينما أدارت الشركات الكبرى مصالحها، وهو ما أشار إليه جوزيف ناي بكلمته الخطيرة: إن أفضل الناطقين باسم الأفكار والأهداف الأمريكية هم غير الأمريكيين من الوكلاء[٦]، فالآلة الإعلامية تقوم بحرب وغزو خفي للعقول، حيث تعمل على تبلدها من خلال نقل المعلومة المسيسة والمؤدلجة والمسمومة، وبشكل ناعم وسلس لا يرى، بل تكره المستهلك الإعلامي، وتجبره لينغمس بجوارحه باستعمال جميع الإمكانات التقنية الحديثة في هذا المجال للجلب والاستقطاب وجعله منبهرا بها، وكأنه يعيش الحقيقة والواقع، بينما هو في عالم مزيف، لا يمت للواقع بأدنى صلة "الإدمان الجديد بدل التخدير التقليدي بالمواد المهلوسة"، وللإعلام الثقافي دوره الحيوي من خلال التوعية، ليحمي الإنسان والمجتمع نفسه من خطورة التعامل بالعملات الرقمية والمشفرة، لا أن يبقى ساذجا ترهن حياته ومستقبله منظمات سرية وخفية، تستثمر الألة الإعلامية لإخفاء الحقائق وتشويهها، بدل الكشف عن حجبها و أضاليلها، فهاته المنظمات تعمل على فرض العملات الرقمية لجلب رساميل مهولة، تقدر بالتريليونات من الدولار، غير مبالية باقتصاديات الدول الفقيرة، كالدول العربية التي لازال مواطنوها لا يعرفون إلا النزر القليل عن دينامية التعامل بهذه العملات المعقدة في تبادلاتها التجارية والاقتصادية والمالية، وتحتاج إلى دراية تقنية عالية للمتعاملين بها، وهذا هو دور الإعلام المتخصص في الاقتصاد، وسوق المال، وجرائم العملات الافتراضية ، وما يمكن أن تسببه للاقتصادات الوطنية من نمو أو كساد وتضخم، فالوعي الإعلامي ومصداقيته رهينة بمدى انخراطه في التنمية المستدامة في المجال الرقمي عموما، والعملات الرقمية بشكل خاص.

[٦] مركز الحرب الناعمة للدراسات " الحرب الناعمة الاسس النظرية والتطبيقية "بيروت- لبنان الطبعة الاولى ٢٠١٤

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

٢-المفاهيم المحايثة

- **برامج الحاسب الآلي**: مجموعة من الأوامر، والبيانات التي تتضمن توجيهات أو تطبيقات حين تشغيلها في الحاسب الآلي، أو شبكات الحاسب الآلي، وتقوم بأداء الوظيفة المطلوبة.

- **الحاسب الآلي**: أي جهاز إلكتروني ثابت أو منقول سلكي أو لا سلكي يحتوي على نظام معالجة البيانات، أو تخزينها، أو إرسالها، أو استقبالها، أو تصفحها، يؤدي وظائف محددة بحسب البرامج، والأوامر المعطاة له.

-**النقود الالكترونية**: مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة نقدية، ويستخدم للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون حاجة إلى حساب بنكي عند إجراء الصفقة.[٧]

- **العملات المشفرة**: تسمى العملة المعماة، وهي عبارة عن عملة رقمية تستخدم في علم التعمية بغرض أمني لحماية التعاملات الافتراضية والتحكم بإنشاء وحدات جديدة، ولذلك يصعب تزييفها، وهي وسيلة للتبادل الافتراضي.[٨]

ولبناء أمن عملة رقمية لا بد من اتباع ما يلي:

*تعلم الأساسيات في العملات الافتراضية عن طريق:

الاستفادة من دورات تدريبية في كيفية الاستثمار في العملات الرقمية.

-التسجيل في برامج تعلم التشفير

-الاستماع والتعلم من مقاطع الفيديو للمتخصصين في العملات الرقمية وقراءة المقالات والاطلاع على منصات التشفير التي يمكن للمستثمر أو العميل تجربتها بنفسه.

*بناء محفظة:

عنصر حاسم تستعمله الشركات لتوظيف الأفراد لسن عناصر التشفير.

*البدء بالعمل الخاص بالعملات الافتراضية:

-لازالت كعملات حديثة نسبيا

-التعلم و التدرب عمليا واكتشاف خصوصيات وعموميات العملات المشفرة والتوصل إلى حلول إبداعية لمساعدة الأخرين.

*البحث والتجربة ونماذج الأعمال المختلفة:

-قضاء وقت مناسب في التجريب والعمل بها

---

[٧] محمد الشافعي، الأثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية، دبي: بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون،٢٠٠٣، ص:١٣٤

[8] Usman w.chohan, cryptocurrencies, A Brief thematic Review .Economics of NET WORK.28 AUGUST 2017.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

-استخدام استراتيجيات ومنصات وتقنيات وحلول مختلفة.
-استخدام تقنية البلوكشين.
*الانخراط في مجتمع وعالم التشفير[٩]
-الانضمام إلى المؤتمرات والنوادي عن قرب وبعد
- **البتكوين**: لفظة إنجليزية تعني اسم لعملة رقمية الكترونية مشفرة غير ملموسة ولا مطبوعة ولا مسكوكة، بل لا وجود مادي لها، فهي مجرد أرقام الكترونية افتراضية.[١٠]

المطلب الثاني: جرائم العملات الرقمية

١-مفهوم الجريمة الرقمية:

تعني كل جريمة تتضمن الشبكات العنكبوتية التي يرتكب المجرم باستعمالها مخالفة ضد فرد أو مؤسسة أو جماعة بدافع جرمي ونية الإساءة للضحية بشكل قصدي أو عفوي ،وذلك باستعمال وسائل الاتصالات الحديثة، كالأنترنيت والبريد الإلكتروني والويب..، فهي كل سلوك غير قانوني يتم فيه استخدام الأجهزة الإلكترونية، ويحصل بموجبه المجرم على منافع مادية أو معنوية مقابل خسارة الضحية، كالقرصنة والسرقة والنهب والنصب أو إتلاف المعلومات، وانتهاك المعلومات الشخصية، ولها تسميات عديدة كجرائم الأنترنيت وجرائم التقنية العالية والجريمة السيبرانية.

٢-مفهوم العملات الرقمية وأنواعها

- **العملة**: تشمل ما هو معدني وورقي، وتصدر عن مصرف مركزي لدولة معينة.
- **الرقمية:** هي طريقة لنقل وتخزين المعلومات الصوتية والكتابات في الشبكة الالكترونية أو جهاز حاسوب، وتشمل أجهزة المعالجة الرقمية التي تقوم بتحويل المعلومات إلى أرقام ٠ و١، وتخزينها في ذاكرة الحاسوب، مما يساعد على معالجة ونقل البيانات في الشبكة العنكبوتية.[١١]

---

[9] Julie Anne Gniadek,how to become a cryptocurrency analyst, 9 December,2022,TECH GUIDE

[١٠] مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد ١٦ العدد ١، يونيو ٢٠١٩.

[11] ROSS ,Seamus(2000),changing trains at wigan digital presevation and the future of scholaship,london,british library.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

- **العملات الرقمية**: هي نقود رقمية ليس لها وجود مادي مثل العملات الافتراضية والعملات المعماة [١٢] ،والعملات الافتراضية هي: نوع من العملات الرقمية أي أنها رقمية افتراضية والعكس غير صحيح، فالعملات المشفرة مثل: البتكوين كعملة رقمية منفصلة عن العملات الافتراضية، ويتم تخزينها وتحويلها الكترونيا، وهي عملات لامركزية، فهي رصيد مالي مسجل الكترونيا على بطاقة ذات قيمة مخزنة أو جهاز الكتروني، ومن بين التعاريف التي أعطيت للزوج المفهومي : مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة إلكترونية، يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة، وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما[١٣]، وهناك أموال الشبكة يتم نقلها عبر شبكات الحاسوب [١٤]، ومن بين أهم العملات الرقمية هناك البيتكوين، الإيثريوم، البيتكوين كاش، الربل، اللي تكوين و كار دانو وغيرها كثير، وسأقتصر على سبيل المثال لا الحصر لإبراز معالم بعضها فيما يلي:

***عملة بيتكوين ب.ت.س** : هي عملة لامركزية تتميز بسرعة انتشارها من خلال حواسيب، وتمتاز بسرعة التحويل، وانخفاض الرسوم.

***عملة بيتكوين كاش ب.س.ش**: ناتجة عن انقسام البتكوين، وهي نوع من الأصول الافتراضية الجديدة التي تسهل عملية تقليل الوقت المستنفد في عمليات التعامل بالعملات الرقمية.

إن البيتكوين تعتبر تقنية تسمح بإجراء تحويلات مالية إلكترونية دون الحاجة لطرف وسيط، إذ تقوم على التشفير بدل وسيط التبادل قصد تأمين المعاملات والتحكم في إنشاء وحدات إضافية للعملة.

***عملة الايثريوم**: تستعمل من لدن شركات التكنولوجيا كميكروسوفت وتعمل بتطبيقات ألية دون سيرفر، وتعتبر هذه العملة واحدة من أكثر العملات التي يزداد الطلب عليها بين المتداولين الراغبين في تخزين العملات الرقمية، ويعود ذلك لكونها ليست مجرد عملة رقمية، وإنما تعد ثاني أكبر منصات التداول انتشارًا حول العالم،

---

[12] -Digital vs, virtual currencies ;by AWDREW WAGNER ?on august 22,2014

[١٣] - أبو احمد ايمن احمد عبد الجليل جراد الازهري :حكم النقود الالكترونية: البتكوين، دراسة فقهية مقارنة كتاب الكتروني ص:٦

[14]-ALLAHAM, ALTARWNCH ,ABDALLAT,2009 ; « developement of electronic money and impact on the control Bank role and monetary Policy »21/07/2018

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

كما تمتاز هذه العملة بكونها تنمو بشكل ثابت؛ إلّا أنّ البدء في تخزينها يحتاج امتلاك ما لا يقل عن ٣٢ وحدة من الإيثيريوم.

***عملة بينانس:** [١٥]

تعد هذه العملة واحدة من العملات الرقمية التي حافظت على النمو في قيمتها السعرية ببطء وثبات، وتتبع هذه العملة لمنصة بينانس الخاصة بتداول العملات الرقمية، وتعد واحدة من العملات الحديثة، وظهرت لأول مرة في يوليوز ٢٠١٧، وتعد هذه العملة واحدةً من الخيارات الاستثمارية الأقل تعرضاً لمخاطر التقلبات في الأسعار، وأكثر استقرارًا.

***عملة تيزوس:** [١٦]

واحدة من العملات الحديثة؛ حيث إنها ظهرت لأول مرة عام ٢٠١٨، وحققت انتشارًا كبيرًا بسبب بدايتها القويّة، إذ سمحت للمستثمرين في البداية بتخزين العملة مع الحصول على أرباح سنوية تتراوح قيمتها ما بين خمسة وستة بالمئة.

تعود نشأة العملات الرقمية إلى سنة ١٩٩٠، مع بروز تكنولوجيا المعلوميات، وكان من أوائل هذه المنتجات الذهب الإلكتروني الذي تأسس عام ١٩٩٦، ودعم بالذهب، و تقدم خدمة العملة الرقمية المعروفة مؤخرا بموقع لبرتي رسيفر، التي تأسست في عام ٢٠٠٦؛ بحيث أنه يسمح للمستخدمين بتحويل الدولار أو اليورو إلى عملة رقمية بين الدولار واليورو على نفس الموقع، كما أنه يسمح بتبادلها بحرية مع بعضها البعض برسم ١٪، وتعتبر كلتا الخدمتين مركزية، إلا أن الحكومة الأمريكية أغلقتها تماما بعدما سمع عنها أنها لغسيل الأموال، فالعملات المعدنية Q أو العملات المعدنيةQQ ، كانت تستخدم كنوع من العملة الرقمية القائمة على السلع الأساسية على منصة الرسائل "تينسينت كيو كيو"، وظهرت في أوائل عام ٢٠٠٥ ، وكانت القطع النقدية Q فعالة جدا في الصين، وقيل أنه كان لها تأثير مزعزع للاستقرار على العملة الصينية يوان بسبب المضاربة، وقد دفعت الفائدة الأخيرة في العملة المعماة[١٧] إلى اهتمام متجدد بالعملات الرقمية مع "بيتكوين"، وقدمت في سنة ٢٠٠٩ لتصبح العملة الرقمية الأكثر استخداما و قبولًا

[15]https://www.enabbaladi.net/archives/590277#ixzz7ipFCHT7Uhttps://www.enabbaladi.net/archives/590277#ixzz7ipDwjCV7

[16]https://www.enabbaladi.net/archives/590277#ixzz7ipFCHT7Uhttps://www.enabbaladi.net/archives590277#ixzz7ipDwjCV7

[١٧]تعني العملة المشفرة

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

على نطاق واسع[١٨]، وعموما العملات الرقمية تمكن من إتاحة إجراءات للمعاملات، وتبادل القيمة في العصر الرقمي، ومن المحتمل تطوير مجتمعات اقتصادية دولية غير محدودة بسلطات الدولة، وأطلق عليها تسمية المجتمعات السحابية، ويحتمل أن تتمكن من إجراءات المعاملات إلكترونيا بشكل عابر للحدود، فلا تقيدها القوانين الوطنية أو الاتفاقيات التجارية ، حيث أصبحت منصات المعاملات الرقمية الابتكارية تبحث عن إيجاد طرق جديدة لتبادل القيمة ضمن المجتمع، مستندة إلى أهمية البيانات في تبادل الخدمات،[١٩] عاملة على تطوير اقتصاد مستند إلى البيانات، مع أن فهم الأفراد لقيمتها متدن، كما أن استخدام العملة الرمزية الزمنية، قد يساعد على تحقيق قيمة العلاقات الاجتماعية حاليا ومستقبلا، لكن العملات المشفرة لا تدعمها أي كيانات عامة أو خاصة، لدلك كان من الصعب الدفاع عن وضعهم القانوني في مختلف بقاع بلدان العالم، فهي تعمل خارج معظم البنية التحتية المالية الحالية، والوضع القانوني الضبابي للعملات المذكورة له أثار على استخدامها في المعاملات اليومية والتداولية وفق قاعدة السفر بغية غسل الأموال إلى تحويلات للعملات ومكافحة تمويل الإرهاب المشفرة التي تبلغ قيمتها ١٠٠٠دولار أمريكي أو أكثر ،حيث تتطلب قاعدة السفر من المؤسسات المالية دات الصلة أن تمرر معلومات عن العملاء والمعاملات إلى المؤسسة المالية التالية.

العملات الرقمية هي عملات افتراضية تتميز بغياب الدعم المادي فهي لاتشبه المعدنية والورقية، والدفع بواسطة الشيك غير متاح فيها، ولا ترتبط قيمتها بالدهب أو الدولار الأمريكي، ولا تنظم من لدن هيئة رقابة مركزية، وتعتمد التشفير في تأمين معاملاتها مما يضمن السرية والمصداقية بفضل تقنية البلوكشين[٢٠]، فهي عبارة عن سلسلة من الأرقام المخزنة على جهاز الحاسوب في شكل بلوكشين كتقنية تتحقق من المستثمر وفق قاعدة بيانات لا يمكن تغييرها وتتم التلبية للزبون أو العميل والمستثمر وفق شروط معينة.

---

[18] Al-Laham, Al-Tarawne , Abdallat (2009) ،"Development of Electronic Money and Its Impact on the Central Bank Role and Monetary Policy".

[19] Cathrine stiwart,digital currency transaction procedures and value exange in the digital age , corsham institue thouht leadership programme 2017

[20] CLEMENCE TANGUY,bitcoin et monnaie virtuelle :comment investir dans la crypto monnaie en16 janvier 2023,cafe de la bourse

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

الفصل الثاني: جرائم العملات الرقمية في ضوء القانون الدولي والقوانين العربية والشريعة الإسلامية ودور الاعلام في مواجهتها

١- المطلب الأول: القانون الدولي والعربي في التعامل مع جرائم العملات الرقمية

يتم تبادل العملات المشفرة عادة على شبكات الحاسوب اللامركزية بين الأشخاص الدين يتوفرون على محافظ افتراضية مستخدمين مبادئ التشفير المعتمدة في سك العملات الافتراضية مثل: البيتكوين، وتلغي الحاجة إلى سلطة مركزية قانونية ومالية وتم إنشاؤها في سنة ٢٠٠٩ من قبل مهندس البرمجيات باسم مستعار ساتوشي ناكاموتو، حيث يمكن تحويلها بسرعة نسبيا دون الحاجة إلى بنك يمكنه منع المعاملة أو فرض رسوم وهو التفاف على قوانين الدولة في الجانب المالي ويتصور بعض المستثمرين أن العملات الرقمية وسيلة تحوط ضد التضخم والكساد الاقتصادي،لأن العرض ثابت بشكل دائم عكس العملات الورقية والتي تتحكم فيه البنوك المركزية، لكنها تبقى غير معترف بها عالميا من الناحية القانونية.

إ- **القانون الدولي والعربي:**

***القانون الدولي:**

الاتحاد الأوروبي:

وفقا للبنك المركزي الأوروبي، لا تنطبق قوانين القطاع المالي التقليدي على بيتكوين، لأنه لا ينطوي على جهات فاعلة مالية تقليدية [٢١]، غير أن آخرين في الاتحاد الأوروبي، ذكروا أن القواعد الحالية، يمكن توسيعها لتشمل بيتكوين وشركاتها، ويصنف البنك المركزي الأوروبي بيتكوين كعملة افتراضية لا مركزية قابلة للتحويل، وفي يوليوز ٢٠١٤ نصحت السلطة المصرفية الأوروبية البنوك الأوروبية بعدم التعامل بشكل افتراضي بعملات مثل: بيتكوين حتى يتم وضع نظام تنظيمي[٢٢]، وفي عام ٢٠١٦، تم إرسال اقتراح البرلمان الأوروبي إلى المفوضية الأوروبية للنظر فيه، والذي تضمن مقترح إنشاء لجنة عمل لمراقبة العملات الافتراضية لمكافحة غسل الأموال والإرهاب، وفي يونيو ٢٠٢١ أصدرت لائحة الأسواق في الأصول المشفرة التي تحدد ضمانات للتنظيم وتضع قواعد للشركات أو البائعين الدين يقدمون الخدمات المالية باستخدام العملات المشفرة واعتمدت حزمة تمويل رقمية جديدة، بما في دلك التمويل الرقمي واستراتيجيات مدفوعات التجزئة، والمقترحات

[21] https://web.archive.org/web/20190624142501/http://www.loc.gov/law/help/bitcoin-survey/

[22] *Szczepański, Marcin "Bitcoin: Market, economics and regulation" European* Parliamentary, Research Service ،Members' Research Service,novembre 2014

ISSN : *2735-3737* eISSN : *2735-3745*

التشريعية بشأن الأصول المشفرة والمرونة الرقمية بغية تعزيز القدرة التنافسية والابتكار في القطاع المالي، وسيتمنح للمستهلكين فرصا وخيارات في الخدمات المالية مع ضمان حماية حقوق المستهلك والاستقرار المالي، وبحثا عن طرق جديدة لتمويل الشركات والوق الأوروبي،،وجعل الخدمات المالية أكثر صداقة مع التكنولوجية الرقمية وتتوسع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجية المالية وتنمو مستعملة تطبيقات وبرمجيات كالدكاء الاصطناعي انسجاما مع استراتيجية البيانات الأوسع للمفوضية[٢٣]، وهو ما تم تمريره من قبل ٥٤٢ صوتا مقابل ٥١، مع امتناع ١١ عضوا عن التصويت، وقدمت المفوضية الأوروبية بشكل خاص اقتراحا "موازيا"، يهدف إلى منع تقنيات التهرب الضريبي، كما كشفت عنها وثائق بنما، و في عام ٢٠١٧ تم الكشف على أن الاقتراح يتطلب تبادلات العملة المشفرة والمحافظ المشفرة لتحديد النشاطات المشبوهة.

أمريكا اللاتينية: السلفادور:

أصبحت العملات الرقمية كالبتكوين شائعة لدى القادة الشعبويين ففي سنة ٢٠٢١ اعتبرتها السلفادور عملة قانونية-يمكن للمقيمين دفع الضرائب وتسوية الديون بها-معتبرة إياها أنها تتيح للأشخاص الوصول إلى الخدمات المالية من اقتراض وإقراض وتداول واستثمار وتجارة دون الحاجة إلى مؤسسات قديمة مثل: البنوك وشركات الوساطة المالية، والتي تأخذ عمولات كبيرة ورسوما إضافية، مقابل دلك تنفد العقود الذكية المعاملات تلقائيا عند استيفاء شروط محددة ،وفي نظرهم تسهل الصفقات العقارية والتجارة الدولية، فمثلا عملة البلوكشين كنظام مالي افتراضي تتميز على الأنواع القديمة من البنوك معتمدة على القن السري للمستثمر ودفتر الأستاذ المركزي، وهي طريقة جديدة لتنظيم التمويل، إلا هدا لا يعني أن الجماعات المتطرفة وأصحاب الصفقات المشبوهة والممنوعة يلجؤون إليها كملاذ أمن لهم ولغسيل وتبييض أموالهم.

الولايات المتحدة الأمريكية:

أشار صانعو السياسة إلى أنهم ديفي[٢٤]،يتحركون ببطء لتنظيم العملات الرقمية كقطاع ناشئ وأنها لا تتناسب مع الإطار التنظيمي الحالي، مما يخلق غموضا من المفروض حله، ووصف رئيس لجنة الأوراق المالية والبورصات غاري جينسلر قطاع العملات المشفرة الأمريكية بأنه الغرب المتوحش، ودعا الرئيس مجلس

[23] Daniel Ferrie,Dygital finance package :commission sets out new,ambitious approach to encourage responsible innovation to benefit consumers and businesses,24 september 2020,brussels.

[24] Defi

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

الاحتياطي الفدرالي ووزيرة الخزانة إلى تشريعات أكثر قوة وصلابة من العملات المستقرة، وتقوم وكالات إنفاذ القانون والاستخبارات الاستفادة من إمكانية تتبع معظم العملات المشفرة باستعمال سلاسل الكتل لتحليل النشاط الإجرامي وتتبعه مثل استعماله من لدن المجرمين والعصابات لإخفاء هوية المعاملات وهي بمثابة تهديد للأمن القومي الأمريكي، وتحاول أمريكا إدخال النقد الرقمي الخاص بها لتميزها بالسرعة دون مخاطر فيما يسمى بالدولار الرقمي.

الصين:

تمثل معظم عمليات التعدين للبتكوين في العالم، إلا أنها تحركت بقوة لقمع العملات الافتراضية، في شتنبر ٢٠٢١،حيث أعنت سلطاتها فرض حظر شامل على جميع التعاملات بالعملات الرقمية والتعدين، مما ساهم في انخفاض حاد في أسعارها، وفق ما صدر عن مكتبة الكونغرس الأمريكي للقانون، وما نحت إليه السلطات الصينية يبقى محدودا نسبيا، وتحاول الصين توسيع برنامجها التجريبي الخاص بالعملة الرقمية للبنك المركزي ليشمل أكثر من مليار نسمة بحلول عام ٢٠٢٣ [٢٥]، معتبرا بعض الخبراء الماليين أن اليوان الرقمي يمكن أن يمنح بكين مزيدا من السيطرة على اقتصادها ومواطنيها ويهدد مكانة الدولار الأمريكي كعملة احتياطية دولية مفضلة، وتتثمل إحدى طرق تنفيد عملات البنوك المركزية الرقمية في أن يتوفر المواطنون على حسابات مباشرة مع البنك المركزي.

كندا:

يبدو أن بيتكوين مصنفة وفقا للأحكام الحالية في قانون أمن الممتلكات الشخصية (كندا) ببساطة على شكل" أصول غير ملموسة، ومن المنتظر أن تنظم بيتكوين بموجب قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كندا، استنادا إلى مشروع قانون الموازنة الاتحادية، الذي صدر في عام ٢٠١٤' ، فوجب سن القوانين قبل بدء سريان هذا الحكم، على أنه متى كان ذلك، فمن المحتمل أن "المتعاملين بالعملة الرقمية" سيتم تنظيمهم باعتبارهم شركات خدمات المال، وقد أعلن مكتب مصارف المالية، وهو الجهة التنظيمية في مقاطعة كيبيك، أن بعض نماذج الأعمال المتعلقة بالبيتكوين، بما في ذلك التبادلات وأجهزة الصراف الآلي تنظم بموجب قانون إن إس بي الحالي [٢٦].

[25] Anshu siripurapu and noah berman,cryptocurrencies,digital dollars and the future of money,february 28,2023

[26] canada: Can You Take A Security Interest In Bitcoin? Mondaq , May 14.2014.Wednewday 4:10PM EST, Ms M. Sandra Appel ;A security Agreement for Bitcoin: Is it Possible?

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

***القوانين العربية: نماذج :**

المملكة العربية السعودية:

نظام مكافحة جرائم المعلوماتية:

الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ١٧ وتاريخ: ٨/ ٣/ ١٤٢٨هـ بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم : (٧٩) وتاريخ : ٧/ ٣/ ١٤٢٨هـ المادة الأولى يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية المعاني المبينة أمامها ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك:

١- الشخص: أي شخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية، عامة أو خاصة.

عرف الفيلسوف الفرنسي رونيه ديكارت الشخص بأنه: دات مفكرة واعية مسؤولة عن تصرفاتها قولا وفعلا وسلوكا.

٢- النظام المعلوماتي: مجموعة برامج وأدوات معدة لمعالجة البيانات وإدارتها، وتشمل الحاسبات الآلية.

٣- الشبكة المعلوماتية: ارتباط بين أكثر من حاسب آلي أو نظام معلوماتي للحصول على البيانات وتبادلها، مثل الشبكات الخاصة والعامة والشبكة العالمية (الإنترنت).

٤- البيانات: المعلومات، أو الأوامر، أو الرسائل، أو الأصوات، أو الصور التي تعد، أو التي سبق إعدادها، لاستخدامها في الحاسب الآلي، وكل ما يمكن تخزينه، ومعالجته، ونقله، وإنشاؤه بوساطة الحاسب الآلي، كالأرقام والحروف والرموز وغيرها.

٥- برامج الحاسب الآلي: مجموعة من الأوامر، والبيانات التي تتضمن توجيهات أو تطبيقات حين تشغيلها في الحاسب الآلي، أو شبكات الحاسب الآلي، وتقوم بأداء الوظيفة المطلوبة.

٦- الحاسب الآلي: أي جهاز إلكتروني ثابت أو منقول سلكي أو لا سلكي يحتوي على نظام معالجة البيانات، أو تخزينها، أو إرسالها، أو استقبالها، أو تصفحها، يؤدي وظائف محددة بحسب البرامج، والأوامر المعطاة له.

٧- الدخول غير المشروع: دخول شخص بطريقة معتمدة إلى حاسب آلي، أو موقع إلكتروني أو نظام معلوماتي، أو شبكة حاسبات آلية غير مصرح لذلك الشخص بالدخول إليها.

٨- الجريمة المعلوماتية: أي فعل يرتكب متضمناً استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام.

٩- الموقع الإلكتروني: مكان إتاحة البيانات على الشبكة المعلوماتية من خلال عنوان محدد.

١٠- الالتقاط: مشاهدة البيانات، أو الحصول عليها دون مسوغ نظامي صحيح .

المادة الثانية ، يهدف هذا النظام إلى الحد من وقوع جرائم المعلوماتية، وذلك بتحديد هذه الجرائم والعقوبات المقررة لكل منها، وبما يؤدي إلى ما يأتي :

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

١ - المساعدة على تحقيق الأمن المعلوماتي.
٢ - حفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية.
٣ - حماية المصلحة العامة، والأخلاق، والآداب العامة.
٤ - حماية الاقتصاد الوطني.

المادة الثالثة

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين ؛ كل شخص يرتكب أياً من الجرائم المعلوماتية الآتية:
١- التنصت على ما هو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي - دون مسوغ نظامي صحيح - أو التقاطه أو اعتراضه.
٢- الدخول غير المشروع لتهديد شخص أو ابتزازه؛ لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعاً.
٣- الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، أو الدخول إلى موقع الكتروني لتغيير تصاميم هذا الموقع، أو إتلافه، أو تعديله، أو شغل عنوانه.
٤- المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها.
٥- التشهير بالآخرين ، وإلحاق الضرر بهم ، عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة.

المادة الرابعة

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مليوني ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل شخص يرتكب أياً من الجرائم المعلوماتية الآتية:
١- الاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال منقول أو على سند، أو توقيع هذا السند، وذلك عن طريق الاحتيال، أو اتخاذ اسم كاذب، أو انتحال صفة غير صحيحة.
٢- الوصول - دون مسوغ نظامي صحيح - إلى بيانات بنكية، أو ائتمانية، أو بيانات متعلقة بملكية أوراق مالية للحصول على بيانات، أو معلومات، أو أموال، أو ما تتيحه من خدمات.

المادة الخامسة

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على أربع سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل شخص يرتكب أياً من الجرائم المعلوماتية الآتية :
١- الدخول غير المشروع لإلغاء بيانات خاصة، أو حذفها، أو تدميرها، أو تسريبها، أو إتلافها أو تغييرها، أو إعادة نشرها.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

٢- إيقاف الشبكة المعلوماتية عن العمل، أو تعطيلها، أو تدمير، أو مسح البرامج، أو البيانات الموجودة، أو المستخدمة فيها، أو حذفها، أو تسريبها، أو إتلافها، أو تعديلها.
٣- إعاقة الوصول إلى الخدمة، أو تشويشها، أو تعطيلها، بأي وسيلة كانت.
المادة السادسة

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل شخص يرتكب أياً من الجرائم المعلوماتية الآتية:
١- إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي.
٢- إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره، للاتجار في الجنس البشري، أو تسهيل التعامل به.
٣- إنشاء المواد والبيانات المتعلقة بالشبكات الإباحية، أو أنشطة الميسر المخلة بالآداب العامة أو نشرها أو ترويجها
٤- إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره ، للاتجار بالمخدرات، أو المؤثرات العقلية، أو ترويجها، أو طرق تعاطيها، أو تسهيل التعامل بها.
المادة السابعة

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين ؛ كل شخص يرتكب أياً من الجرائم المعلوماتية الآتية :
١- إنشاء موقع لمنظمات إرهابية على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره؛ لتسهيل الاتصال بقيادات تلك المنظمات، أو أي من أعضائها أو ترويج أفكارها أو تمويلها، أو نشر كيفية تصنيع الأجهزة الحارقة، أو المتفجرات، أو أي أداة تستخدم في الأعمال الإرهابية.

ما تقوم به الجماعات الإرهابية والمتطرفة من ممارسات منتهكة لحقوق الطفل من اغتصاب وعنف وتجويع واستغلال في العمل وحمل السلاح...حيث يتم نقل ممارساتهم ورعبهم وجرائمهم عبر مواقعهم فيؤثر على نفسية الطفل وعقله.
٢- الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، أو نظام معلوماتي مباشرة، أو عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي للحصول على بيانات تمس الأمن الداخلي أو الخارجي للدولة، أو اقتصادها الوطني .
الاختراقات والانتهاكات للأشخاص والدول من طرف القراصنة كثرت وخاصة نشر بيانات تمس نفسية الأطفال وتخرب عقولهم بمحتويات ماسحة للذات.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

المادة الثامنة

لا تقل عقوبة السجن أو الغرامة عن نصف حدها الأعلى إذا اقترنت الجريمة بأي من الحالات الآتية:

١- ارتكاب الجاني الجريمة من خلال عصابة منظمة.

ما تعرضه وسائل الإعلام عبر قنواتها ومنصاتها من أفلام ومسلسلات ورسوم متحركة ولعب الكترونية يعلم الطفل الرشد مبكرا وتقليد الجناة وبقاء ما تلقاه منها في ذاكرته.

٢- شغل الجاني وظيفة عامة، واتصال الجريمة بهذه الوظيفة، أو ارتكابه الجريمة مستغلاً سلطاته أو نفوذه.

٣- التغرير بالقصر ومن في حكمهم، واستغلالهم.

يتم التغرير بالصغار وإغرائهم بصور وألعاب وتطبيقات تستغلهم وتجعلوهم يستهلكون منتوجات لم يساهموا في إنتاجها ولا تتناسب وأعمارهم ونموهم الفكري والاجتماعي، فما يبث في المواقع الالكترونية يقتل ويذيب الذات لتصبح تابعه ومستهلكة فقط.

٤- صدور أحكام محلية أو أجنبية سابقة بالإدانة بحق الجاني في جرائم مماثلة.

المادة التاسعة

يعاقب كل من حرض غيره، أو ساعده، أو اتفق معه على ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام ؛ إذا وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض، أو المساعدة، أو الاتفاق، بما لا يتجاوز الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها ، ويعاقب بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها إذا لم تقع الجريمة الأصلية .

المادة العاشرة

يعاقب كل من شرع في القيام بأي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة .

المادة الحادية عشرة

للمحكمة المختصة أن تعفي من هذه العقوبات كل من يبادر من الجناة بإبلاغ السلطة المختصة بالجريمة قبل العلم بها وقبل وقوع الضرر, وإن كان الإبلاغ بعد العلم بالجريمة تعين للإعفاء أن يكون من شأن الإبلاغ ضبط باقي الجناة في حال تعددهم، أو الأدوات المستخدمة في الجريمة.

المادة الثانية عشرة

لا يخل تطبيق هذا النظام بالأحكام الواردة في الأنظمة ذات العلاقة وخاصة ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي تكون المملكة طرفاً

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

فيها.

المادة الثالثة عشرة

مع عدم الإخلال بحقوق حسني النية ، يجوز الحكم بمصادرة الأجهزة، أو البرامج، أو الوسائل المستخدمة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، أو الأموال المحصلة منها . كما يجوز الحكم بإغلاق الموقع الإلكتروني ، أو مكان تقديم الخدمة إغلاقاً نهائياً أو مؤقتاً متى كان مصدراً لارتكاب أي من هذه الجرائم ، وكانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكه.

المادة الرابعة عشرة

تتولى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وفقاً لاختصاصها تقديم الدعم والمساندة الفنية للجهات الأمنية المختصة خلال مراحل ضبط هذه الجرائم والتحقيق فيها وأثناء المحاكمة .

المادة الخامسة عشرة

تتولى هيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق والادعاء في الجرائم الواردة في هذا النظام.

المادة السادسة عشرة

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد (مائة وعشرين) يوماً من تاريخ نشره[٢٧]

من خلال التأمل العميق في فحاوي المرسوم الملكي فهو شامل ودقيق، فبعدما حدد معاني مفاهيم مرتبطة بالجريمة الالكترونية مثل الشخص والمعلومة الالكترونية والحواسيب ...انتقل ليحدد الهدف من المرسوم الدي يسعى في جوهره إلى حماية الأمن والاقتصاد الوطني السعودي، وأحكام المرسوم تطال حتى مجال التعامل بالعملات الالكترونية، محددا العقوبة الجنائية لكل مخالفة أو جريمة في حق المواطنين والوطن.

المملكة المغربية:

تنص **المادة ٢٠٦ من قانون البنك المركزي رقم ١٩٤ لعام ٢٠٢٠** على أنه: يحظر إصدار العملات المشفرة أو النقود الإلكترونية أو الاتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها بدون الحصول على ترخيص من مجلس الإدارة طبقا للقواعد والإجراءات التي يحددها.[٢٨] ، إلا أن القانون الجنائي صارم في السرقات، وانتهاك البيانات الشخصية للأشخاص الاعتباريين أو الذاتيين.

---

[٢٧] المرسوم الملكي رقم م/ ١٧ وتاريخ: ٨/ ٣/ ١٤٢٨هـ بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم : (٧٩) وتاريخ : ٧/ ٣/ ١٤٢٨هـ

[28] http://www.pam.ma/%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

مصر:

طبقا لقانون البنك المركزي المصري رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، يعاقب بالحبس أو وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تجاوز عشرة ملايين جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أيًا من أحكام المادة ٢٠٦ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي، كما نص القانون على أنه في حالة العودة لمخالفة أحكام المادة ٢٠٦ من القانون، يحُكم بالحبس والغرامة معًا[٢٩].

وتنص المادة ٢٠٦ من القانون على: يحظر إصدار العملات المشفرة أو النقود الإلكترونية، أو الاتجار فيها، أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها، بدون الحصول على ترخيص من مجلس إدارة البنك المركزي طبقا للقواعد والإجراءات التي يحددها.

ورد في حظر التعامل بالعملات المشفرة بالنص رقم ٢٠٦ الصادر عن البنك المركزي والنظام المصرفي، ونص في مضمونه على حظر إصدار العملات الرقمية والاتجار فيها، والترويج لها بالدعاية والاعلانات والإشهاريات، أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيد الأنشطة المتعلقة بها دون الحصول على ترخيص أداري من مجلس الإدارة، وجاء هدا المنع بسبب الاستعمالات غير المشروعة للعملات الافتراضية في غسل الأموال وتمويل الأعمال المتطرفة والسرقة، ولغياب الرقابة عليها وعمليات النصب والاحتيال التي تحدث فيها[٣٠]، وتكثر فيها المضاربات والاحتكارات مما يخنق الاقتصاد ويسبب له الكساد والركود، والنص القانوني رقم ٢٠٦ يضع قواعد لا يمكن تجاوزها من طرف المستثمرين والعملاء والمواطنين وهي:

-منع إنشاء أو تشغيل مواقع وتطبيقات ومنصات وقنوات لتداول العملات الافتراضية بأي شكل من الأشكال.

-منع تنفيذ أنشطة و أعمال متعلقة بالعملات الرقمية دون إدن من مجلس الإدارة.

-منع الترويج للعملات الرقمية بأي شكل من الأشكال.

الجزائر:

عملة البيتكوين غير قانونية حاليا، وفقا للقرار الحكومي الصادر بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٧ عن الجريدة الرسمية لقرارات الحكومة المصادق عليها من طرف الحكومة المادة ١١٧ : "يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها وحيازتها" وأضافت نص للمادة كمتمم "العملة الافتراضية": هي تلك التي يستعملها مستخدمو الانترنت عبر الشبكة العنكبوتية، وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية،

[٢٩] الحسيني حسن، جريدة المال المصرية،٢٨مارس ٢٠٢١

[٣٠] محمد جبريل إبراهيم، جريمة التعامل في العملات المشفرة أو النقود الرقمية: "دراسة مقارنة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٧٩،ص:١٠٣٠

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

وعمليات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية" ووفقا المادة ١١٧ من قانون المالية، فإن مخالفي هذا الأمر يعاقبون وفق القوانين السارية المفعول.[٣١]

ب-موقف الشريعة الإسلامية

نحا أغلب الفقهاء إلى اعتبار البيتكوين عملة رقمية لا تتوفر فيها الضوابط – الشرعية والقانونية – التي تجعلها عملة يجري عليها حكم التعامل بالعملات القانونية الرسمية المعتبرة دولياً، كما أنها لا تتوفر فيها المقاييس والقواعد الشرعية التي تجعل منها سلعة قابلة للمقايضة بها؛ ولهذا فإنه لا يجوز التعامل بالعملات الالكترونية التي لا تتوفر فيها المعايير المرجعية شرعاً وقانوناً؛ لأن التعامل بها يؤدي إلى عواقب غير سليمة على المتعاملين و على الأسواق المالية والمجتمع برمته، وسواء اعتبرناها نقداً أو سلعة فالحكم يطالها.

حسمت دار الإفتاء المصرية من خلال الحكم الشرعي في التعامل بعملة البيتكوين الإلكترونية، والمشفرة، بتحريمها، لخطورتها على الأمن المجتمعي والاقتصادي، دافعاً قوياً لمعرفة ملابسات الحكم الشرعي وطرق تداول هذه العملة المشبوهة، حيث أصدرت دار الإفتاء المصرية حكم تحريم العملة الافتراضية «بيتكوين» على عشرة أسباب وهي:

- تمثل اختراقاً لأنظمة الحماية والأمن الإلكتروني.
- التقلبات الهائلة في قيمة الأسعار: إد يلجأ المحتالون إلى إخافة المستثمرين بشن هجومات إلكترونية تؤثر على قيمة المعاملات التجارية فيشترونها بسعر أقل، وانتظار حين ارتفاعها يقومون ببيعها فيتسببون في خسارة المستثمر ولا سند له قانوني ليقدم شكواه ولمن سيقدمها؟
- تمثل اختراقاً للأنظمة المالية المركزية للدول والبنوك المركزية.
- تستخدم للهروب من الأجهزة الأمنية لتنفيذ أغراض غير قانونية[٣٢].
- تستثمرها عصابات الإرهاب والمخدرات وغسيل الأموال للانفلات من العدالة.
- يحصل فيها النصب والخداع والقرصنة والسرقة والتلاعب في حسابات المستخدمين، لأن العملات الافتراضية أو الرقمية فيها احتمالية عدم إكمال المعاملة مما ينتج عنه خسارة التداول لعدم وجود وثيقة رسمية تثبت ملكيته للعملية التجارية أو الاستثمارية.

[31] https://web.archive.org/web/20180814165945/https://www.huffpostmaghreb.com/2017/10/26/algerie-interdiction-bitc_n_18384452.html

[32] https://al3omk.com/787703.html

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

- https://al3omk.com/787703.html [١] عملة إلكترونية يجري رواجها وتبادلها عبر الإنترنت فقط[٣٣].
- عملة رقمية لا مركزية، وليس لها وجود فيزيائي، ولا يمكن تداولها بالملموس.
- يتوافر فيها عنصر الجهالة والوضوح والشفافية.
- رواج مثل هذه العملات سيهدد الاستقرار النقدي للدول التي ينتشر استخدامها فيها، وذلك بسبب أن التحكم في كميات عرض النقود لم يعد تحت سيطرة السلطات

النقدية لهذه الدول، فأية حالات تضخم أو انكماش أو كساد اقتصادي، ستكون خارج سيطرة الدول والبنوك المركزية،[٣٤]كما أن تقلباتها وتغير قيمتها بشكل كبير من يوم لأخر، يجعل التعامل بها محفوف بالمخاطر وما تحمله من مضاربة واحتكار للسلع قد يسبب كسادا اقتصاديا يضر بأصحاب رؤوس الأموال وبالمستهلكين معا.

تلعب النقود دورا حيويا في الاستقرار المالي وتحقق الضمانة للمتعاملين بها، وهي وسيط لتبادل السلع والخدمات فيسلم ويستلم في حينه سلعته، وتخلق العملات الافتراضية حالة من الفوضى مما يسبب في سيدة الفوضى من خلال الاحتكارات والتغريرات والمقامرات ولفتح باب شر مستطير يصعب سده، وهدا ما يتعزز بقول ابن تيمية: "والدراهم والدنانير لا تقصد لنفسها بل هي وسيلة إلى التعامل بها ولهدا كانت أثمانا بخلاف سائر الأموال فإن المقصود الانتفاع بها نفسها[٣٥]، ومن ثمة فالعملات الافتراضية ليست بوسيط للمبادلات، والنقود بها تسعر الأشياء وتمنح لها قيمة، وحدد الفقهاء شروطا فقهية ينبغي أن تتحقق في العملات الافتراضية لتصبح مشروعة، ومنها الرواج والقبول من لدن الناس كافة، والعملات الرقمية مازال التعامل بها محدودا، إضافة إلى شرط الثبات النسبي والاستقرار في القيمة، وتتعرض العملات الافتراضية لعدم الاستقرار المستمر، فهي في كل ثانية ترتفع وتنخفض، والشرط الثالث سكها من لدن الدولة، وهو ما تفتقر إليه العملات الرقمية، ولقد اختلف الفقهاء حول حكمها ومدى تكييفها الشرعي، فهناك من اعتبرها نقدا أجازها، والدين

---

[٣٣] دار الإفتاء المصرية:
http://www.dar–alifta .org/ar/Viewstatement.aspx?sec=media&ID=5617

[٣٤] د .عبد الفتاح صلاح،(البتكوين)عملةٌ إلكترونيةٌ مُشفّرة قد تسبّب أزمة اقتصادية عالمية جديدة،(على : http://alphabeta.argaam.com/article/detail/) الرابط

[٣٥] أحمد بن عبد الحليم بن تيمكية ،مجموع الفتاوي،تحقيق عبد الرحمان قاسم،الجزء ١٩، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف،المدينة،ص:٢٥٢

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

اعتبروها غير مدرجة ضمن النقود حرموها وحرمتها دور الإفتاء الإماراتية والمصرية والفلسطينية بدواعي هي:
-لا تتوفر على الدور الدي تقوم به النقود ومستلزماتها لعدم استقرارها المالي عكس عدم استقرار العلات الورقية الدي يتأثر باقتصاد الدولة ويكون محدودا ومقدور على التحكم فيه.
-إنها محاطة بشبهة الجهالة والغرر الفاحش لصدوره عن جهات غير معلومة ولا ضمانة لها.
-تشبه القمار.[٣٦]
وهناك من جوز التعامل بها كنايف العجمي[٣٧] ، معتبرا أن الأصل في المعاملات الإباحة، وما يجلب المنفعة، ولا يتعارض مع المصلحة العامة، ولما تنطلي عليه العملات الافتراضية من غرر وسرقة ومناقضتها للمنفعة العامة غير واردة ومتوفرة فيها، كما أنها غير فيزيائية ملموسة وما أجازه إمامنا مالك رحمه الله هي النقود العينية الملموسة، وليست الرقمية، وبأنه لها قيمتها فهي أداة للمضاربة والاحتكار، وبها غرر، وفيها ضرر كبير، ووظائفها ليست بنفس قيمة وظائف النقود في التعاملات الاقتصادية، وتسهل القيام بعمليات إجرامية وإرهابية كبيرة تسبب في تهديد أمن ومعاش الناس والدول.

٢-المطلب الثاني: دور الاعلام في مواجهة جرائم العملات الرقمية

لعل التطور الدي عرفه العالم في مجال التكنولوجيا، وتجاوز البعد التقليدي إلى عالم الميتافيرس[٣٨]، كان له أثرا بارزا على وسائل الاعلام، حيث استثمرت الطفرة المعلن عنها والحادثة لتؤثر سلبا وإيجابا على سلوكيات الافراد والمجتمع .

إ- مواجهة سلبية:

يكرس الإعلام ووسائله المتنوعة والمختلفة أزمة النصب والاحتيال من خلال الدعاية المباشرة وأحيانا غير المعلنة يمجد فيها ويروج للعملات الرقمية مبينا مزاياها وفوائدها دون أن يشكل خلفية ثقافية لدى الجمهور المستهلك في شأن سبل الحماية الضرورية من الهجمات والاختلاسات التي ينفدها رواد العملات الرقمية، فبدل أن يشيع قيم النقد لمختلف الممارسات والتعاملات بهاته العملات، ليتخذ المستهلك احتياطاته اللازمة، بحيث أنه ينغمس في خدمة مخططات هؤلاء بوعي أو بدونه.

---

[٣٦] أسماء سالمين العرياني، العملات الافتراضية: حقيقتها وتكييفها وحكمها الشرعي، جامعة عجمان، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢١،ص:١٢٦

[٣٧] فتوى الدكتور نايف العجمي،التكييف الفقهي والحكم الشرعي للعملات الرقمية المشفرة، ١٨يناير ٢٠١٨ على الموقع:www.uizx0r-k7fe

[٣٨] علم الميتافيرس: يعني عالم التكنولوجيا الرقمية أي ما وراء العالم التقليدي

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

إنها مرحلة جديدة مند دخول الإعلام إلى عالم مرحلة الميتافرس[٣٩]، واستفادته من خدماته مستعملا البيانات الرقمية التي تتيحها الحواسيب والهواتف الذكية، حيث سهلت عليه متابعة الأحداث عن قرب، إلا أن الحقيقة تبقى حبيسة العقول، ولا تكشف للجمهور، لأن الأيادي الناعمة كمسيري الشركات العملاقة ومسؤوليها الكبار الدين يتحكمون في السياسات العالمية، لا يتيحون للإعلاميين إمكانية الكشف عن كيفيات التعامل الصحيح بيعا وشراء للعملات الرقمية بجميع أنواعها، وأكاد أجزم أن الإنسان العربي لازالت له قيم ثقافية بسيطة حول معضلات فهم أليات عمل العملات الرقمية في المجال الالكتروني والافتراضي، فالإعلام دخل إلى مرحلة جديدة تسمى بما بعد التفاعلية، وهو مفهوم ينتمي إلى حقل سوسيولوجيا[٤٠] الأنترنيت[٤١]، ومن بين المشكلات التي يعاني منها الإنسان العربي في تعاملاته مع العملات الرقمية نجد ما يلي:

-قلة الخبرة بأسس التعامل عبر الأنترنيت[٤٢].

-استخدام التكنولوجيا المفرط بلا توجيه.

-سرية العملة وتشفيرها: مما يتيح فرص تحويل الأموال ورأس المال في عمليات غير مشروعة أي مشبوهة مثل: دعم الجماعات المتطرفة وغسيل وتبييض الأموال وتجارة السلاح والمخدرات ...

-الافتقار للاعتراف الرسمي من الدول وبنوكها المركزية: تكون غير مضمونة من أية جهة رسمية مما يفقدها الموثوقية والمصداقية في التعاملات بها، ولم تحصل إلا باعتراف جزئي من بعض الدول كفنزويلا.[٤٣]

-ضعف على مستوى التعاملات الاقتصادية والمالية في مجال العملات الافتراضية والرقمية، مع هيمنة الدور الإعلامي المسيس.

-غياب الإرشاد والتثقيف والتوعية للإنسان العربي بسلبيات ومزايا التعامل بهذه العملات.

---

[٣٩]- سيف السويدي وأشرف محمد زيدان "العالم ما وراء التقليدي "دار الأصالة للنشر والتوزيع، إسطنبول تركيا ٢٠٢٢ الطبعة الثانية اغسطس ٢٠٢٢/محرم ١٤٤٤

[٤٠]السوسيولوجيا: تعني العلم الدي يدرس الظاهرة الاجتماعية

[٤١]حسنين شفيق، الإعلام الجديد والجرائم الإلكترونية: االتسريبات.. دار فن وفكر، مصر، طبعة ٢٠١٥، ص:١٠١٢

[٤٢]نفس المرجع السابق ص: ٢٣٠

[٤٣]محمد عيسى الكبيسي، العملات المشفرة والمعماة ماهيتها وضوابط التعامل بها، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي،٢٠١٨،ص:٦٠٨

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

-أدت العملات المشفرة إلى ظهور مجموعة جديدة من التحديات التي أوجبت على الحكومات مواجهتها بما في دلك المخاوف من تزايد الأنشطة الإجرامية والأضرار البيئية مما فرض حماية المستهلك من الأنشطة غير المشروعة، ففي السنوات الأخيرة نفد مجرمو الأنترنيت هجمات يتسللون ويغلقون شبكات الكمبيوتر ثم يطالبون بالدفع لاستعادتها بالعملات المشفرة، ويدمج مروجو المخدرات وغاسلي الأموال لها بدمج العملات الافتراضية بشكل متزايد في أنشطتهم مما يعرض المستهلكين والمستثمرين للسرقة والنصب والاحتيال[٤٤].

-تستخدم العملات المشفرة للتهرب من العقوبات الأمريكية ومن لدن الجماعات الإرهابية.

-التأثير على البيئة والإضرار بها لاستخدامها المكثف للطاقة لاستهلاكها الكهرباء بكثرة والحل يكمن في استخدام الطاقة البديلة والمتجددة أو النظيفة في تعدينها.

-ضعف التخطيط الاستراتيجي في مجالي التعامل بالعملات الرقمية والإعلامية لترابطهما وإمكانية التشويه والتضليل الدي تقوم به الألية الإعلامية، وقلب الحقائق بدل كشفها، وإماطة اللثام عنها، ودحرجتها من الفضاء المسكوت عنه إلى الفضاء المكشوف للعلن، ويعتبر نعوم تشومسكي أن المجتمع الديموقراطي هو المجتمع الدي يملك فيه الجمهور الوسائل اللازمة للمشاركة الفعالة في إدارة شؤونهم ، وأن تكون وسائل الاعلام منفتحة وحرة..، فإدارة وسائل الإعلام يجب أن تبقى تحت السيطرة المتشددة[٤٥]، وبذلك فوسائل الإعلام تستثمر لخدمة السياسات العالمية والشركات العملاقة التي تتحكم في سياسات الدول الفقيرة وتستنزف اقتصاداتها وتوجهها دوما نحو التبعية الفكرية إعلاميا واقتصاديا وسياسيا .

ب- مواجهة إيجابية

الواجبات التي تقع على عاتق الإعلام الأمني، هي مسؤولية التوعية بأخطار الجرائم الالكترونية والانحراف ومسؤوليه التصدي للجريمة، وذلك من خلال كشف المجرمين والمساهمة في ضبطهم باعتبارهم أعداء للمجتمع، من منطلق أنهم يهددون العلاقات العامة التي يقع على عاتقها التوعية بالمخاطر التي تروج بالمجال، ويقع على مسؤولية الإعلام أن يزود الناس بالأخبار والحقائق والمعلومات، وما يدور من أحداث ووقائع، فالإعلام تطبيقي، وليس نظري أو مكتبي، أيضاً الإعلام له المواجهة الأولى لكثير من الجرائم مثل: المخدرات والتجسس والإرهاب الالكتروني والجريمة

---

[44] Anshu siripurapu and noah berman,cryptocurrencies,Digital dollars,and the future of mony,february 28 ,2023

[٤٥] ناعوم تشومسكي، السيطرة على الإعلام، تعريب أميمة عبد اللطيف، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، ص: ٧

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

الالكترونية...، و يجب الإشارة إلى أن الكثير من وسائل الإعلام والإعلاميين يساعدون على رفع مستوى الوعي عند المواطنين، ويقومون بمهاجمة الإعلام السلبي والثقافة المنحطة ثقافة السفاسف عوض التوعية والتنوير والتثقيف بطرق التعامل مع العملات الرقمية، وكيفية الاستثمار فيها باللجوء إلى مهندسي البرامج والتطبيقات الحمائية من كل خرق وانتهاك للخصوصية ،سواء كانت فردية أو جماعية ، ولم لا تنظم المنابر الإعلامية ندوات وخرجات و ربورتاجات وبرامج تعرف بالعملات الرقمية ، وتثقف الجمهور بجل الاستراتيجيات وإمكانيات التعامل مع العملات الرقمية، ففي دراسة بعنوان : أثار التعليقات الإيجابية والسلبية لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي على العملات المشفرة، قدمت الدراسة في المؤتمر الدولي للحوسبة والشبكات والاتصالات لسنة ٢٠٢٠، بينت أن تطبيق بلوك تشين جلب العديد من الفوائد في مجالات عدة، كأحد الاستخدامات المستثمرة في تعاملات العملة الرقمية المشفرة كحقبة جديدة في النظام المالي العالمي الجديد، فلها مزاياها بقدر مخاطرها، كالمضاربة والهجوم الإلكتروني الذي بلغ نسبة ٥١ بالمئة، ويتم استثمار مليارات الدولارات فيها، بسبب شفافيتها وإمكانية التتبع بالمقارنة مع العملات الرقمية غير المشفرة ، ويحصل فيها انخفاض تكلفة المعاملات وإمكانية تحقيق أرباح عالية، ففي سنة ٢٠١٧ وصلت العملة المشفرة المسماة البيتكوين ما يقارب ٢٠٠٠٠ دولار لكل عملة[٤٦]، تجلب مثل هذه المكاسب قصيرة الأجل العديد من صغار المستثمرين الجدد، إلا أن حركات المضاربة تزعج المستثمرين، ولمعرفة الأراء حول العملات المشفرة، وحركات المضاربة لحماية المصالح المالية لصغار المستثمرين ، يمكن إجراء تحليل المشاعر باستخدام أنشطة وسائل التواصل الاجتماع كمنابر إعلامية رقمية مستعملة من لدن الأفراد المهتمين بالعملات المشفرة أو الاستثمار فيها ، فبينت أن الإيجابية تعلو السلبية، وأن هناك علاقة وثيقة بين تغيرات الأسعار واتجاهاتهم، ومع ذلك تختلف العلاقات باختلاف أنواع العملات ، فالمستثمرون ينضمون للشبكات الالكترونية للحصول على مزيد من المعلومات حول ميزات العملات المعدنية والمكاسب المحتملة مستقبلا ، وأثارت العديد من الأسئلة الاستثمارية مثل: الأمان والخصوصية واهتمامات رواد الشبكات الرقمية للاتصال، فبإمكان الإعلام أن ينمي التفكير والحس النقديين، إلا أن الدول العظمى كأمريكا توظفه كجزء من النظام المعرفي، لأن الإعلام المستقل يلعب دورا مهما رغم نقص التمويل فله نفس أهمية

[46] Impacts of positive and negative comments of social media users to cryptocurrency , Husnu S Narman , Alymbek Damir Uulu,2020 international conference on computing ,Networking and communications (ICNC),187-192,2020

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

المنظمات الأهلية : تجميع الناس محدودي الإمكانيات، والدين يمكن أن تتضاعف إمكانياتهم وفعالياتهم بدلك التجمع، وهدا بالضبط ما لا تريده الصفوة المسيطرة[٤٧]، هاته الأخيرة تسعى لامتلاك وسائل الإعلام لتخدر الجماهير والسيطرة عليها، وتبدو ظاهريا أنها تقدم خدمات مجانية عبر المواقع والمنصات الالكترونية، لكنه في العمق، ليس هناك شيء مجاني في مخططات هذه المنظمات "حكومات الظل"، والشركات العملاقة كأمازون وميكرسوفت وغيرها، وأصبحت تتحكم في الاقتصادات العالمية باستثمار العملات الرقمية، لما يخدم طموحاتها الاستغلالية-الربحية، ولو على حساب الاقتصادات الوطنية بتوظيف متقن للوسائل الرقمية للإعلام بالترويج والإشهار والدعاية لمنتوجاتها، دون مراعاة المصلحة العامة للوطن الأم.

الفصل الثالث: جرائم العملات الرقمية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي

١- تقارير دولية:

سجلت المعاملات الرقمية المرتبطة بالأنشطة الإجرامية مستوى قياسيا لعام ٢٠٢٢، حيث بلغت عملياتها الاحتيالية وحدها ٧.٨ مليار دولار، مما كلف المستثمرين ٢.٨ مليار دولار، وتم تمرير ما يقارب ١٤ مليار دولار بأنشطة غير مشروعة مقابل ٧.٨ مليار دولار عام ٢٠٢٠ ، وبلغت معاملاتها ١٥.٨ تريليون دولار في عام ٢٠٢١ بزيادة ٥٦٧ بالمئة [٤٨]، ومن بين الجرائم المسجلة هناك غسيل الأموال من العملات المشفرة ، حيث تم ابتزاز ١٩ مليون يورو من طرف شخص واحد في إطار ما يسمى بعمليات برامج الفدية، حيث تم تحويل العملات المشفرة إلى وكالة الاسترداد للأصول كجزء من التحقيق باستعمال برمجيات الفدية، وزاد حجم هجمات هاته البرامج على الشركات والمؤسسات بنسبة ٣٢ بالمئة بين عامي ٢٠١٩و٢٠٢٠ وفقا لدراسة نشرتها وزارة الداخلية الفرنسية في نونبر وتشرين الثاني ٢٠٢٠ ، فالفديات التي يطلبها المجرمون ضخمة ، ويتم طلبها عبر العملات المشفرة[٤٩]، وفي إطار ذلك اعتمد البرلمان الأوروبي نصين تنظيميين لقطاع التشفير لحماية المدخرين، وتحديد مجال عمل جديد للوسطاء والمنصات المتخصصة في الأصول الرقمية في إطار طمأنة المستثمرين في هذه الفئة الجديدة من الأصول التي استهدفت بانتظام مراقبة ميكا و ت. ف .ر المحتالين والمتسللين ، وسيدخل النصين

---

[٤٧] نعوم تشومسكي: مادا يريد العم سام، تعريب عادل المعلم، دار الشروق، مدينة نصر، الطبعة الأولى ١٩٩٨ ص:٥٨

[48] Cryptos les transactions liées a des activités criminelles ont atteint un record en 2021publié par b6 médias 06/01/2022.

[49] WWW.CAPITAL.FR/CRYPTO/CRYPTOS-LES-TRANSACTIONS-LIéES-A-DES- Activités- CRIMINELLES.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

حيز التنفيذ أوائل سنة ٢٠٢٣[٥٠]، أما في الصين حذر البنك المركزي أن جميع المعاملات التي تشمل البيتكوين والعملات المشفرة الافتراضية المتبقية غير قانونية، لأنها تعطل النظام المالي، وتستعمل في غسيل الأموال، وفي جرائم أخرى، و بهذا التحذير انخفض سعر البيتكوين بأكثر من ٩ بالمئة، إلى ٤١٠٨٥ دولار، وسن عقوبات شملت الذين يعملون لمنصات خارجية من داخل الصين[٥١]، وفي لغة الأرقام، بلغت قيمة سوق الأمن السيبراني العالمي ١٥٦.٢٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن تبلغ قيمة هذا السوق حوالي ٣٥٢.٢٥ مليار دولار، بمعدل نمو سنوي ١٤.٥% بحلول عام ٢٠٢٦، حسب مؤسسة "موردر إنتيلجنس"، ومن المنتظر أن تصل قيمة سوق الأمن السيبراني العالمي ٤٣٣.٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، وتتوقع الدراسات السيبرانية أن تكلف الجرائم الإلكترونية العالم ما يقرب من ٦٠٠ مليار دولار كل عام[٥٢]، ومما يلفت الانتباه أن الإنفاق العالمي على المنتجات الأمنية بلغ ١٢٥.٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، مسجلاً زيادة بنسبة ٦% عن عام ٢٠١٩، ومن المقرر أن يبلغ الإنفاق العالمي على المنتجات والخدمات الأمنية ١٧٤.٧ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٤، بمعدل نمو سنوي مركب قدره ٨.١% من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤، مع العلم أن القطاعات الثلاثة الأكثر إنفاقًا على الأمن السيبراني هي البنوك والتصنيع والحكومات الفدرالية/المركزية، وتأتي الدول الخليجية والعربية في مصاف هاته الدول، لأنها تتعرض لهجمات إرهابية وتجسسية خطيرة من دول مجاورة كإيران وإسرائيل.

العملة	رمزها	السعر	قيمة بالدولار	الحجم-٢٤ س-
بيتكوين	BTC	٢٦.٨٧٧.١	٥٢٠.٣٣	١٨.٦٢
ايثريوم	ETH	١.٧٢٠.١٩	٢١٠.٥٧	٨.٦٤
تيثر	USDT	١.٠٠٠٢	٧٩.٤٧	٣٠.١٨
بينانس كوين	BNB	٣٠٩.٠١	٤٨.٨٥	٧١٥.٥٨
يو إس دي كوين	USDC	٠.٩٩٩٦	٣٣.٤٥	٤.٣١
ريبل	XRP	٠.٤٨٣٦٥	٢٤.٩٤	٣.٠٣
كاردانو	ADA	٠.٣٤٧٢	١٢.٠٣	٢٩٢.٧٢
دوج كوين	DOGE	٠.٠٧٢١٩٠	٩.٥٨	٤٤٦.٨٥
بوليجون	MATIC	١.٠٤٨	٩.٥١	٣٩٣.٨٨
سولانا		٢٠.٥٥	٧.٩١	٣٢٧.٣٠

[50] Thomas chenel. journaliste finance bourse et cryptomonnaies publié le 21/10/2022. WWW.CAPITAL.FR/CRYPTO/CRYPTOS-LES-TRANSACTIONS-LIéES-A-DES- Activités- CRIMINELLES.

[٥١] جريدة عربي بوست، نشرت بتاريخ ٢٠٢١/٠٢/١٠

[٥٢] خالد وليد محمود، قراءة في مؤشر الأمن السيبراني لسنة ٢٠٢١، الجزيرة.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

مبيان لسوق العملات مقتطف من موقع أنفيستين كوم ليوم ٢٠٢٣/٠٣/٢٨.[٥٣]

يتبين من حلال الجدول أعلاه أنواع العملات ورموزها وسعرها وقيمتها مقارنة بالدولار الأمريكي وحجم مبادلاتها التجارية خلال ٢٤ ساعة، حيث أن مؤشراتها تتبدل وتتغير بسرعة فائقة انخفاضا وارتفاعا في كل ثانية في البورصات الدولية، فهي غير مستقرة بالبتة ولا تخضع لعوامل اقتصاد السوق الدي تحدد مرجعياته الدولة والبنك المركزي للعملات الورقية، فعشر عملات هي الأساسية في سوق المعاملات الاقتصادية الافتراضي، بينما المتبقية والتي تبلغ حوالي٢٢٠٠٠ عملات افتراضية ثانوية غير متداولة بكثرة من لدن المستثمرين عالميا، فمثلا الريبل من العملات المشفرة المتوسطة والتي تمثل ما بين ٠.٨/ و ٢/ من إجمالي رأس المال للعملات المشفرة، والعملات الصغيرة تقل معاملاتها عن ٠.٨/ من إجمالي رأس مال الأصول المشفرة، وتمثل كلها ما يقارب ١٥/ من إجمالي سوق العملات المشفرة[٥٤]، فليس للعملات المشفرة مرجعية تستند عليها كما يحدث في التعامل والاستثمار في العملات العادية سواء كانت معدنية أو ورقية، ومحمي من تقلبات السوق ومن البنك المركزي وحتى الودائع تلقى الضمان من البنك الأخير.

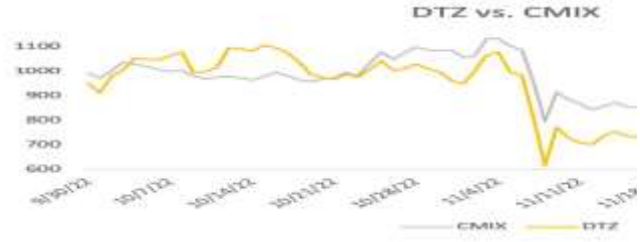

Consensus Magazine

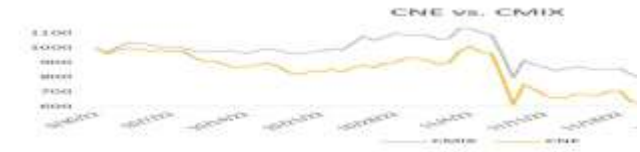

Consensus Magazine

53 Sa. Investing.com/crypto/currencies

54 CLEMENCE TANGUY,bitcoin et monnaie virtuelle :comment investir dans la crypto monnaie en16 janvier 2023,cafe de la bourse

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

٢-تقارير عربية:

شكلت عمليات البحث عبر الأنترنيت في ليبيا ٤٢.٢ بالمئة من إجمالي عمليات البحث عن العمليات المشفرة، و ٣٨.٧ بالمئة في فلسطين، واحتلت سوريا التي لا تعرف استقرارا سياسيا المرتبة العاشرة بنسبة ٣٦.٩ بالمئة، وهي رتبة متميزة مقارنة بالدول المتقدمة.[٥٥]، حيث تتيح عملة رقمية كالبتكوين للدول العربية توفير وظائف لعشرات الألاف من المعطلين خارج الاقتصاد الرسمي، ويمكن تحويل الأموال من الخارج من مواطني الدول العربية بكل سهولة ودون أداء رسوم جمركية.[٥٦]، ففي السعودية ومن خلال لجنتها الدائمة حذرت مواطنيها والأجانب المقيمين بها من التعامل بالعملات الرقمية الافتراضية وغير مسموح بها وغير شرعية، حيث أكدت أن الاستثمار والمضاربة والمشاركة في العملات الرقمية مرتبط بمخاطر و عواقب سلبية مختلفة على المتعاملين بها، ومن أبرزها كون هذا النوع من الاستثمار، يندرج خارج المظلة الرقابية داخل المملكة العربية السعودية، إضافة إلى عواقب التعرض لخسارات مالية والنصب والاحتيال، وفي المغرب قامت وزارة الاقتصاد والمالية، وبنك المغرب، والهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة ٢٠١٧ بحظر استخدام العملات الافتراضية، نظراً لنقص حماية المستهلك، و لعدم وجود حماية تنظيمية لتغطية الخسائر في حال فشل منصات تداول العملات الافتراضية، إضافة إلى غياب نصوص قانونية، تحمي مستخدمي العملات الافتراضية في المعاملات التجارية، وخاصة في حال السرقة أو الاختلاس والنصب، وهو "ما يسمى بالغرر"، زيادة على تقلب سعر صرف العملات الافتراضية مقابل العملة الرسمية، إذ قد يتغير السعر ارتفاعا أو انخفاضا بوثيرة لا يمكن التنبؤ بها، مما ينتج عن ذالك تقلبات كبيرة في السوق المالية، وينعكس أثره على الأنشطة الاقتصادية المنتجة، إضافة إلى استخدام هذه العملات لأغراض غير قانونية أو جرمية مثل: غسل الأموال وتمويل الإرهاب السياسي، زد على هذا عدم الامتثال للأنظمة السارية المفعول الرسمية، لا سيما المتعلقة بتنظيم الأنشطة بأسواق رؤوس الأموال وتشريعات الصرف الأجنبي، الشيء الذي يؤدي إلى فقدان السيادة المالية للمغرب التي تبقى من أهم الأسباب الجوهرية وراء حظر التعامل والمتاجرة بهذه العملات، على اعتبار أن السلطات المالية (بنك المغرب)ستفقد آلية من أهم آليات تأكيد السيادة السياسية والاقتصادية للمغرب عن طريق سك العملة الوطنية الورقية والمعدنية، ومن ثمة تمويل الاقتصاد الوطني، اعتماداً على منظومة نقدية ومالية يلعب فيها البنك المركزي والنقود الورقية الرسمية

---

[٥٥] نفس المرجع السابق

[٥٦] احمد عبد الله ومحمد سناجلة، منتدى قطر الاقتصادي، واقع العملات الرقمية في العالم ومستقبلها.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

دوراً مركزيا، أما بالنسبة للجزائر نشر صندوق النقد العربي دراسة حول مسألة التعامل بالعملات المشفرة، إذ بينت أن بنوكها المركزية، لم تنخرط في مشاريع إصدار عملات رقمية، وكشفت نتائجها أن الجزائر تبقى من بين الدول العربية التي لا تمتلك أي مشروع لإطلاق عملات رقمية، ولا حتى مبادرات لاستكشافها على الرغم من توفرها على تشريعات وقوانين تحمي المعلومات والبيانات الشخصية، كما هو متوفر لدى بلدان عربية كثيرة، مما يستدعي تكوين أطر كفؤة قوية توظف المرونة المعلوماتية، وقوانين نظام الدفع التي تنسجم، وتتطابق والمعايير الدولية، مرجعة الرفض إلى مخاوف من مخاطر إعاقة انتقال أثر السياسة النقدية والتنافس مع الودائع المصرفية، و إبطال وساطة البنوك، وكذلك الانتقال من الودائع المصرفية إلى العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية خلال الأزمات المصرفية، بالإضافة إلى وجود مخاطر في مجال أمن الفضاء الإلكتروني وفقدان البيانات أو تسربها والاستعانة بمصادر خارجية، وتحكم اعتبارات تسهيل عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب غالبية البنوك المركزية العربية في مجال مدفوعات الجملة بنسبة ٥٦ في المئة، فإن الجزائر لا تزال "غير مهتمة" بالعملية التي تأخذ منحى تصاعدياً في سياق عالمي، يوحي بتطور سريع في استخدام العملات الرقمية، لأن "البنك المركزي الجزائري يعتمد على الفلسفة الكلاسيكية التي تحكم إصدار النقود، وهي أن يكون لتلك النقود مقابل مادي، إما معادن نفيسة كالذهب والفضة أو عن طريق السلع والخدمات أو بالعقارات، وأن تكون صادرة من جهة رسمية، معتقداً أن أسباب عدم التفكير في التعامل بالعملات المشفرة، يعود إلى أن البنك المركزي الجزائري لا يتعامل إلا مع الجهات الرسمية، والعملة هي رمز رسمي و سيادي يمثل الجهة الرسمية، ثانياً أن أية عملة يجب أن يكون لها مقابل، فإن العملات المشفرة لا ينطبق عليها الأمر، لأنها عبارة عن معادلات رياضية افتراضية"[٥٧]، أما السبب الثالث الذي يمنع البنك الجزائري من التفكير في التعامل بتلك العملات، يتمثل في أماكن وجود مقرات تلك الشركات التي تصدر العملات المشفرة، وهي في أغلبها معروفة بالتهرب الضريبي والمعاملات المالية المشبوهة في الاتجار بالسلاح والمخدرات والبشر، مضيفاً أن العملات المشفرة تدخل في إطار صراع لتأسيس نظام مالي عالمي جديد، تقوده النخب المهيمنة على السياسات النقدية العالمية "حكومات الظل"، فما قام به البنك المركزي الجزائري، وغيره من البنوك العربية كالمغربي والسعودي والكويتي والقطري والفلسطيني.... هو المنطق وعين الصواب، في انتظار التغيرات والمستجدات العالمية التي ستحدد طبيعة النظام المالي العالمي الجديد، ومساراته

[٥٧] أستاذ الاقتصاد، أحمد الحيدوسي، في تصريح نقله المراسل الصحفي علي يادي في جريدة "أندبندنت عربية" في ٢٠٢٢/٠٢/٠٥

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

وتطوراته وسيرورته، ويبقى التكوين المتين للإنسان العربي واطلاعه الواسع في مجال علوم الهندسة المعلوماتية والتشفير والأمن، وتكوين متخصصين فيه كفيل بحماية الأفراد والوطن العربي من الهجمات والاختراقات التي تستهدف ثرواته، وتخطط بشكل استراتيجي لاستغلالها بطرق قصرية تجبره للتنازل عليها، والوعي الجمعي الواعي عامل حاسم في الصراعات الجيو-استراتيجية والأمنية مستقبلا.

الفصل الرابع: وسائل التواصل الرقمي والجريمة الإلكترونية وسبل الحماية منها

المطلب الأول: وسائل التواصل الرقمي وخدعها للجمهور المستهلك

كثيرة هي الصفحات والمواقع الرقمية التي تخدع الجمهور بوضع روابط أو رموز مغرية لهم، فبمجرد الضغط عليها، يصبح مراقبا و متجسسا عليه، فيتم السطو على أمواله، وأحيانا ممتلكاته وبياناته ومعلوماته الشخصية، فشبكات التواصل الاجتماعي، كنظام معلومات عالمي متصل ببعضه اعتمادا على برتوكول الأنترنيت وتوابعه الفرعية، أي عبارة عن شبكات اتصال عالمية[٥٨]، إنه عالم افتراضي تقني يعمل على بروتوكولات لنقل المعلومات، ويمهد للاتصال من خلال عناوين خاصة وأجهزة إلكترونية دقيقة، ومن أجل الإشاعة والدعاية لعملة رقمية معينة، فروادها ومستخدميها يلجؤون لمنصات إلكترونية عالمية، ولاستعمال مختلف شبكات التواصل الرقمي لجلب زبناء جدد للتعامل بالعملات الرقمية، فهاته الشبكات الرقمية لها سلبياتها، حيث نجملها في النقط التالية:

-بث الإشاعات والدعاية المزيفة عوض الحقيقية حول سبل وطرق التعامل المالي مع العملات الرقمية.

-التحايل والابتزاز والتزوير والاستغلال غير المشروع لأموال الغير، سواء كان فردا أو مؤسسة اقتصادية.

- انتهاك الخصوصية والحقوق الخاصة والعامة للمؤسسات والشركات والمقاولات من أجل قرصنة تعاملاتها التجارية والمالية.

-المخاطرة والمقامرة بالرساميل سواء بالنسبة للأشخاص أو الشركات والمقاولات الاقتصادية.

-السرقة للملكية الاقتصادية والتجارية والمالية للشركات غير المؤمنة إلكترونيا.

-عدم السيطرة على استخدامات أجهزة تقنية المعلومات.[٥٩]

---

[٥٨]إعداد مجمع البحوث والدراسات أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها، نزوى – سلطنة عمان، مسابقة جائزة الأمير نايف بن عبد العزيز لعام ٢٠١٦، ص:٤٧

[٥٩]نفس المرجع السابق ص:٥٥

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

سهلت وسائل التواصل الرقمي عملية الإجرام الإلكتروني، واستغلال الصفحات والمنصات الإلكترونية لتمويه وخداع الجمهور المستهلك مستعملين طرق الاقناع والإفحام المبيتة وغير المشروعة لابتزازه وإيقاعه في فخاخ نصب وقرصنة المعلومات والأموال، ومن ثمة إفلاس أشخاص كثر بسبب قلة الخبرة والحيطة والحذر، وعدم استعمال تقنيات حمائية لحساباتهم وأرصدتهم البنكية، فهناك تطبيقات وبرمجيات فائقة الدقة، هي الكفيلة بحماية الأنظمة المالية والتجارية للأفراد والدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

المطلب الثاني: الجريمة الإلكترونية واليات الحماية منها

تعرف الجريمة الإلكترونية على أنها كل مخالفة ترتكب ضد أفراد أو جماعات بدافع جرمي وبقصدية للإساءة لسمعة الضحية، أو لجسدها أو عقلها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و يتم ذلك باستخدام وسائل الاتصالات و التكنولوجيا الحديثة مثل: الإنترنت، غرف الدردشة، البريد الإلكتروني، وتشهد التقنية والتكنولوجيا تطورات كثيرة، واستحداثها لأمور جديدة، هذا الأمر ينذر بتطور أدوات وسبل الجريمة الإلكترونية بشكل أكثر تعقيدا، الأمر الذي يلزم الدول بتطوير آليات مكافحة هذه الجرائم واستحداث خطوط دفاع، وسن قوانين وتوعية الناس بمستجداتها، وتشجيعهم للإبلاغ عنها، ويهتم بدراستها علم الجناية الرقمية[٦٠]، ومن أهم الطرق المستعملة في الجريمة الإلكترونية أشير إلى ما يلي:

- تخريب المعلومات وإساءة استخدامها.
-سرقة المعلومات، ويشمل بيع المعلومات، كالبحوث أو الدراسات الهامة أو ذات العلاقة بالتطوير التقني، أو الصناعي، أو العسكري، أو الأمني.
-تزييف البيانات والمعلومات وتزويرها.
-انتهاك الخصوصية.
-التصنت والتجسس.
-التشهير.
-قرصنة البيانات.
-خلاعة الأطفال.
-القنابل البريدية وإفشاء الأسرار.
-التنمر والتحرش الجنسي.
-الاحتيال المالي والإرهاب الإلكتروني.
-المطاردة والملاحقة والابتزاز.

[60] M Reith؛ C Carr؛ G Gunsch (2002) ،"An examination of digital forensic models" ،International Journal of Digital Evidence.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

-السرقة العلمية والأدبية.[٦١]

بعض اشكال الجرائم الناجمة عن التعامل بالعملات الرقمية والمشفرة

أبلغت العديد من الحكومات عن تفاقم عمليات الاحتيال في العملات المشفرة بشكل كبير، حيث أجريت مجموعة من الأبحاث والدراسات عن أنواع الاحتيال في العملة المشفرة حديثا، وعما ستكون عليه مستقبلا، إضافة إلى تقديمها تعريف لهاته العمليات، وفسرت سبب تفاقمها بشكل كبير والخسائر الناتجة عنها، ومن بين الباحثين في هذا المجال، نجد الباحث "يلي هيومو" ،ومجموعة من الباحثين الأخرين الذين قاموا بدراسة حول مجالات بلوك تشين ،استهدفت ١٤ من أصل ٤١ دراسة فقط، والتي تناولت تحديات أمن بلوك تشين في عملة بتكوين، ورغم هاته الدراسات إلا أن هناك فقط منشور واحد الذي أجري سنة ٢٠١٥ ، هو الذي كشف الاحتيال المرتبط بهذه الأنظمة، وهذا يشير إلى نقص البحث في هاته الأنظمة التي هدفها الخداع والتضليل في العملات المشفرة قصد تحقيق مكاسب مالية، وفي سنة ٢٠٠٨ نشر "ستوشي ناكا موتو" مقال بعنوان "بتكوين"، حيث اعتبره نظاما يمكن الأطراف من التعامل مباشرة، دون مؤسسات مالية وسيطة، ويعتمد "نظام بتكوين" على التشفير بدلاً من البنوك المركزية، كما أن إنشاءه أثار آلاف العملات المشفرة الأخرى التي تشترك في مبادئ وتقنيات مماثلة؛ حيث يبلغ إجمالي القيمة السوقية للعملات المشفرة ١.٦ تريليون دولار، وتشترك "البيتكوين"، والعملات المشفرة الأخرى في ثلاثة مبادئ مشتركة: اللامركزية ، وإخفاء الهوية الزائفة ، والشفافية، إذ أن "بتكوين" تستخدم متجزئات المفاتيح العامة من أجل تحديد المستخدمين، وتشكيل نظام "إدارة الهوية اللامركزية" المنفصلة عن هويات العالم الحقيقي[٦٢].

تعتبر العملات المشفرة مجهولة المصدر نسبيا بسبب الطبيعة الشفافة لمعاملاتها، حيث أبلغت الحكومات على الرغم من عدم كونها مرتبطة بشكل صريح بأفراد وشركات معينة في السنوات الأخيرة عن زيادة عمليات الاحتيال التي تنطوي على العملات المشفرة، كما كشفت عن أنواع الاحتيال في العملة المشفرة الموجودة حاليًا أو المتوقع وجودها في المستقبل، فيمكن للدول التي تود حماية اقتصاداتها من تكوين مهندسي بلوك تشين، ينشؤون تطبيقات وبرامج ومنصات ومواقع إلكترونية

[٦١] دياب موسى البداينة ، الملتقى العلمي بكلية العلوم العسكرية بالأردن، الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية المنظمة بين٢-٤ شتنبر لسنة ٢٠١٤ ،ورقة علمية بعنوان الجرائم الالكترونية :المفهوم والأسباب ،ص:٢٣-٢٤

[62] Arianna trozze, Josh kamps, Eray Arda Acartuna , Cryptocurrencies and future financial crime ,Trozze et al.crime science,2022,p 4-10

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

مشفرة ومؤمنة باستخدام هذه التقنية، أو محللين ماليين على دراية بعمل العملات المشفرة، بحيث يمكنهم مساعدة العملاء على إجراء استثمارات أذكى في العملة الرقمية، أو خبراء تشفير يمكنهم تطوير خوارزميات وأنظمة أمان لتشفير المعلومات الحساسة مثل: حماية البيانات في الشؤون المالية والأمن القومي من الإرهاب السيبراني، ومعطيات وبيانات الجيوش وحمايتها من الاختراق والتجسس.

الاستثمار في العملات المشفرة والرقمية غير مستقرة بسبب الخسائر العالية نتيجة عمليات الاحتيال كالقرصنة والأخطاء على الرغم من أن عمليات التشفير الأساسي أمنة بشكل عام، إلا أن التعقيد التقني لاستخدام أصول التشفير وتخزينها يمكن أن يشكل خطرا على المتعاملين الجدد، بالإضافة إلى مخاطر السوق بسبب المضاربة، فيجب على المستثمرين فيها أن يحتاطوا من المخاطر التالية:

-مخاطر المستخدم: لا يمكن إلغاء معاملة عملة مشفرة بعد إرسالها بالفعل بسب العناوين غير المضبوطة أو كلمات المرور المفقودة.[٦٣]

-المخاطر التنظيمية: لايزال الوضع التنظيمي للعملات المشفرة غير واضح، مما يواجه صعوبات في بيعها لتقلبات أسعار السوق.

-مخاطر الطرف المقابل: يعتمد العديد من المستثمرين على البورصات أو أمناء حفظ أخرين لتخزين عملاتهم المشفرة.

-مخاطر الإدارة: هناك ممارسات تصدر عن ممارسات الإدارة المخادع وغير الأخلاقية لقلة الحماية المقدمة في شكل لوائح متماسكة.

-مخاطر البرمجة: تستعمل منصات التجارة والاستثمار والإقراض عقودا دكية ألية للتحكم في حركية الودائع، فأي خطأ أو استغلال في هاته البرمجيات قد يتسبب في فقدانه لاستثماراته.

-التلاعب بالسوق: التصرفات اللاأخلاقية تشكل خطرا على رؤوس الأموال وفي أسعار المنتوجات المعروضة افتراضيا، وسيطرة المضاربات مما يسبب كسادا ومراكمة ثروات ضخمة من لدن فئة قليلة.

الاتفاقيات المبرمة لمواجهة الجريمة الإلكترونية في مجال العملات الرقمية

أوروبا:

أقرت اللجنة الأوروبية لمجلس وزرائها في دورتها ١٠٩ بتاريخ ٠٨ نونبر ٢٠٠١ حول "الجريمة الإلكترونية"، وانضمت إليها دول غير أعضاء ككندا وأمريكا واليابان وجنوب افريقيا، إجراءات وأهداف من بينها ما يلي:

63 Jake frankefield,cryptocurrency explained with pros and cons for investement,updated february 04,2023.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

-التدابير اللازم اتخاذها وطنيا على مستويات القانون الجنائي الموضوعي، وقانون أصول المحاكمات، والاختصاص القضائي.[٦٤]
-تحقيق التوافق والانسجام بين عناصر الجرائم في القوانين الجنائية المحلية الأساسية والشروط المتصلة ذات الصلة في مجال الجريمة الإلكترونية.
-إعداد نظام فعال وسريع للتعاون الدولي
-تزويد قوانين الإجراءات الجنائية المحلية بصلاحيات ضرورية للتحقيق وتوجيه الاتهام في الجرائم الالكترونية، وغيرها من الجرائم التي ترتكب باستخدام أنظمة الحاسب الآلي، والتعامل مع الأدلة ذات العلاقة بالطابع الإلكتروني.

دول الخليج :

المراكز الوطنية الخليجية لحماية الأمن السيبراني: فرق الاستجابة لطوارئ الحاسب الألي، ففي الإمارات العربية المتحدة أنشأت هيئة تنظيم الاتصالات لتحسين مقاييس وممارسات أمن المعلومة وحماية البنية التحتية لتقنية المعلومات من اختراقات الأنترنيت[٦٥].

الهيئة الوطنية للأمن المعلوماتي السعودية:

عرف تنظيم هيئة الأمن السيبراني على أنه: "حماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات، وأنظمة التقنيات التشغيلية، ومكوناتها من أجهزة وبرمجيات، وما تقدمه من خدمات، وما تحويه من بيانات، من أي اختراق أو تعطيل أو تعديل أو دخول أو استخدام أو استغلال غير مشروع، كما يشمل هذا المفهوم أمن المعلومات والأمن الإلكتروني، والأمن الرقمي ونحوها، ومن بين أهدافها ما يلي:

١. إعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، والإشراف على تنفيذها، واقتراح تحديثها.
٢. وضع السياسات وآليات الحوكمة[٦٦] والأطر والمعايير والضوابط والإرشادات المتعلقة بالأمن السيبراني، وتعميمها على الجهات ذات العلاقة، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها.

---

[٦٤] إعداد مجمع البحوث والدراسات أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة ، الجريمة الالكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها ،نزوى – سلطنة عمان، مسابقة جائزة الأمير نايف بن عبد العزيز لعام ٢٠١٦، ص:٦٢-٦٣

[٦٥] الموقع الالكتروني لمركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي بدولة الامارات العربية المتحدة

[٦٦] الحوكمة: تعني الحكامة والحاكمية، وهي: تدعيم مراقبة نشاط المؤسسة ومتابعة مستوى أداء القائمين عليها.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

٣. تصنيف وتحديد البنى التحتية الحساسة والجهات المرتبطة بها، وتحديد القطاعات و الجهات ذات الأولوية بالأمن السيبراني.
٤. وضع أطر إدارة المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها.
٥. إشعار الجهات المعنية بالمخاطر والتهديدات ذات العلاقة بالأمن السيبراني.
٦. وضع أطر الاستجابة للحوادث المتعلقة بالأمن السيبراني، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها.
٧. بناء مراكز العمليات الوطنية الخاصة بالأمن المعلوماتي بكافة أنواعها، بما في ذلك مراكز التحكم والسيطرة والاستطلاع والرصد وتبادل وتحليل المعلومات، وكذلك بناء مراكز العمليات القطاعية الخاصة بالأمن السيبراني، وبناء المنصات الرقمية ذات العلاقة، والإشراف عليها، وتشغيلها.
٨. القيام بالأنشطة والعمليات المتعلقة بالأمن المعلوماتي.
٩. تنظيم آلية مشاركة المعلومات والبيانات المرتبطة بالأمن السيبراني بين الجهات، و القطاعات المختلفة في المملكة، والإشراف على ذلك.
١٠. تقديم المساندة للجهات المختصة خلال البحث والتحقيق في الجرائم المتعلقة بالأمن السيبراني.
١١. وضع السياسات والمعايير الوطنية للتشفير، ومتابعة الالتزام بها، وتجديدها بما يناسب العصر ومواكبة تطوراته في المجال المعلوماتي.
١٢. وضع ما يلزم من معايير وضوابط للسماح والترخيص باستيراد وتصدير واستخدام الأجهزة والبرمجيات ذات الحساسية العالية للأمن الإلكتروني التي تحددها الهيئة، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها، وذلك دون إخلال بأي ضوابط معتمدة لدى الجهات الأخرى ذات العلاقة.
١٣. بناء القدرات الوطنية المتخصصة في مجالات الأمن المعلوماتي، والمشاركة في إعداد البرامج التعليمية والتدريبية الخاصة بها، وإعداد المعايير المهنية والأطر وبناء وتنفيذ المقاييس والاختبارات القياسية المهنية ذات العلاقة.
١٤. الترخيص بمزاولة الأفراد والمنظمات غير الحكومية للأنشطة والعمليات المتعلقة بالأمن المعلوماتي التي تحددها الهيئة.
١٥. التواصل مع الجهات المماثلة خارج المملكة والجهات الخاصة لتبادل الخبرات، وتأسيس آليات للتعاون والشراكة معها، وفقاً للإجراءات المتبعة.
١٦. تبادل الإنتاج التقني والمعرفي و البيانات والمعلومات مع الجهات المماثلة خارج المملكة.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

١٧. تمثيل المملكة في المنظمات والهيئات واللجان والمجموعات الثنائية والإقليمية والدولية ذات الصلة، ومتابعة تنفيذ التزامات المملكة الدولية الخاصة بالأمن السيبراني.
١٨. رفع مستوى الوعي بالأمن المعلوماتي.
١٩. تحفيز نمو قطاع الأمن المعلوماتي في المملكة، وتشجيع الابتكار والتجديد والتحديث والاستثمار فيه.
٢٠. إجراء الدراسات والبحوث والتطوير وعمليات التصنيع، ونقل التقنية وتطويرها في الأمن الإلكتروني، وما يرتبط به من مجالات.
٢١. اقتراح آليات رفع كفاءة الإنفاق في مجالات الأمن المعلوماتي.
٢٢. تطوير مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالأمن السيبراني، وإعداد التقارير الدورية حول حالة الأمن الإلكتروني في المملكة على المستويين الوطني والقطاعي.
٢٣. اقتراح إصدار وتعديل الأنظمة والقوانين والقرارات ذات الصلة بالأمن السيبراني[٦٧].

من المنتظر أن ينمو سوق الأمن الإلكتروني لسنة ٢٠٢٤، بمعدل سنوي يبلغ ٢٢.٥%، بالإضافة إلى نمو اقتصادي ملحوظ في هذا القطاع من ١١.٤ مليار دولار سنة ٢٠١٧، إلى ٢٢.١ مليار دولار بحلول سنة ٢٠٢٣، وعلى مستوى الدولة، تهدف جهود الأمن المعلوماتي للدول الخليجية بشكل أساسي إلى منع الهجمات عبر الإنترنت من إيران ووكلائها، فهي من أكثر القوى الإلكترونية تقدماً في المنطقة إلى جانب إسرائيل من خلال برامجها المعقدة والمتطورة كبيكاسوس، وتوفر هجماتها الإلكترونية وسيلة لإلحاق الضرر بالبنية التحتية الرئيسية لخصومها الإقليميين، بينما تدعي عدم مسؤوليتها عن تلك الهجمات، فالمصدر الرئيسي للتوتر بين دول الخليج، هو تطوير إيران لقدراتها الهجومية الإلكترونية التي استخدمتها في السابق، ويبدو أنها على استعداد لتطويرها أكثر مستقبلاً، ومن مهام هاته البرامج المعلوماتية الإيرانية، هو التجسس والإرهاب السياسي والعسكري، حيث استهدفت تلك الهجمات الإلكترونية منذ سنة ٢٠١٨، وما بعده أهدافاً حكومية حساسة، بما في ذلك مراكز الشرطة ووزارات الخارجية وأجهزة المخابرات في جميع الدول الخليجية، وبمنطقة الشرق الأوسط برمتها، وكتب مايكل آيزنشتات، من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، أن الهجمات الإلكترونية أصبحت السلاح المفضل لدى إيران لدرجة أن أدوات وآليات الحرب الإلكترونية، تطورت من مجرد تقنيات أقل تطوراً من الناحية التكنولوجية إلى ركيزة أساسية في تعزيز الأمن القومي الإيراني، وهاته الهجمات من طهران، قد يكون لها عواقب وخيمة على اقتصادات دول الخليج ومجتمعاتها،

[٦٧] الموقع الإلكتروني للهيئة الوطني للأمن السيبراني بالمملكة العربية السعودية.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

وبالتالي تمثل تهديداً أمنيا حقيقيا لهذه الدول، وفي أغسطس سنة ٢٠١٩، قامت إيران بهجمات إلكترونية منظمة ضد البنيات التحتية والأهداف الحكومية الحساسة في البحرين، بما في ذلك جهاز الأمن الوطني وهيئة الكهرباء والماء، وخلال هذه الفترة تحديداً، صدرت عن نورمان رول الضابط السابق بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، تحذيرات من أن مثل هذه الهجمات كانت "ذات طبيعة جديدة"، بينما علق كريستوفر كربس، المدير السابق لوكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية، التابعة لوزارة الأمن الداخلي الأمريكي، بأن إيران تهاجم أهدافاً في منطقة الشرق الأوسط لاختبار قدراتها ومدى استعدادها لشن حرب إلكترونية في الولايات المتحدة، مشيراً إلى أن لديها بعض المهندسين الروس الجيدين الذين يساعدونهم في هذا الصدد، وفي الواقع، هناك أيضاً احتمال مشاركة دول أخرى بصورة غير مباشرة في مثل هذه التهديدات السيبرانية التي تستهدف دول الخليج، ويقصد هنا إسرائيل، وكتب كل من "منز وفارمانفرمايان"، أن إيران "طورت برنامجها الهجومي المتكامل، والمتعدد المنصات للهجمات الإلكترونية بطريقة محلية؛ بسبب العقوبات الصارمة من الولايات المتحدة، فقد تلقت بعض المساعدة من روسيا والصين، لما يتمتعون به من خبرة، لا يستهان بها في تنفيذ الهجمات الإلكترونية ضد الغرب وحلفائه"، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك، مساعدة بكين لإيران في تشكيل شبكة الإنترنت الوطنية الخاصة بها، والمعروفة باسم "شوما"، للعمل بشكل مستقل عن الويب أو الشبكة العالمية للإنترنت المستخدمة لدى الغرب، بالإضافة إلى تمكن القراصنة "الهاكرز" الروس من حرية الوصول إلى الخوادم الإيرانية، وذلك طواعية وبالتعاون مع إيران للقيام بحربهم الإلكترونية تحت المبررات الديماغوجية[٦٨] والستار المناسبين، وبدا واضحاً تعرض أكثر من ٣٥ دولة للهجوم بهذه الطريقة، وكانت الأهداف الرئيسية لهذه الحرب السيبرانية متمركزة في الشرق الأوسط، ومن بينها جامعات ومؤسسات علمية[٦٩]، بهدف ضرب بنياتها الحيوية، والتعرف على كيفية اختراق أنظمتها الأمنية والمعرفية والبحثية بكل سهولة، ومن الثابت أنّه حتى مع استمرار دول الخليج في تطوير دفاعاتها في مجال الأمن المعلوماتي و في مجال الاستراتيجيات الوقائية، فإن الجهود والبرامج الخبيثة للمهاجمين المحتملين، ستزداد خطورتها حدة وضراوة على الحقول الحيوية جميعها، وأصبحت التقنية مكوناً أساسياً للنجاح الاقتصادي والازدهار في النظام العالمي الجديد المبني على مراكمة الثروة والقوة والتوسع عبر مخططات

[٦٨] الديماغوجي: هو الشخص الدي يسعى لاجتذاب الناس إلى جانبه عن طريق الوعود الكاذبة والتملق وتشويه الحقائق باستعمال شتى فنون الكلام وضروبه.

[٦٩] المصدر :مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

إمبريالية بعيدة المدى، حيث مارست أمريكا تأثيرا حاسما في أحداث خطيرة [٧٠]، فإن مخاطر الجرائم الإلكترونية باختلافها تزداد شراستها، وعلى العموم، فإنه لا توجد دولة في العالم تشك بأن عمليات التجسس والتخريب وهجمات الهندسة الاجتماعية، تمر بدون اكتشاف عبر شبكات الحاسوب..، لكن السؤال المطروح: هو كيف تتم معالجة التهديدات المتزايدة، وبأي سرعة ممكنة؟ علاوة على ذلك، فإنه في حالة دول الخليج، إذا لم تواجه التهديدات الأمنية الإلكترونية باستراتيجيات أمنية ومعلوماتية فائقة التطور، وبوعي جمعي وشامل، فمستقبل الاستثمار فيها سيتأثر، وستعاني اقتصاداتها، ونفس الشيء ينطبق على باقي البلاد العربية، لأن الهجمات الإلكترونية المحتملة ستزداد خطورة، وستركز على ارتكاب الجرائم المالية، وعمليات التجسس الاقتصادي والعسكري، وعلى الشركات الخليجية والعربية الكبرى، وستراقب الجيوش الخليجية والعربية للحيلولة دون امتلاكها لأسلحة استراتيجية رادعة للعدو انسجاما مع قول الله عز وﷻ "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم "[٧١]، إضافة إلى التجسس على ترسانتها في مجال التسلح لإعداد خطط تدميرية أكثر تفوقا من الناحيتين الأمنية والعسكرية، كما ازدادت وثيرة العمليات الإرهابية بكل أشكالها المباشرة والخفية وعبر الوكلاء في إطار ما يسمى "بالحرب بالوكالة" التي عرفت أوجها في الشرق الأوسط، بداية القرن الواحد والعشرين ببروز الجماعات الإرهابية التي كونتها المخابرات الأمريكية والإسرائيلية لضرب المجتمعات العربية وتخريبها بلا هوادة، وكان ضحيتها بلدين عربيين هما: العراق وسوريا، فالصناعة الجيو- بوليتيكية الأمريكية ورديفتها إسرائيل، نجحت بمخططاتها في تدمير بنى هاته الدول التي عجزت عن حماية بنيتها الاستراتيجية، لانشغالها بالصراعات السياسوية والمصالح الذاتية الضيقة لزعمائها، وكانت سنة ٢٠٢٢ مضطربة بالنسبة للعملات المشفرة؛ بعد أن أدى انهيار الأسعار إلى محو حوالي ١.٥ تريليون دولار من "القيمة السوقية" للصناعة، ومع انهيار عديد من الشركات البارزة ،وما خلفه ذلك من تداعيات واسعة على المتعاملين بهذه السوق، ولكن على الرغم من تراجع السوق، فقد كان أيضاً عاماً قياسياً بالنسبة لـ "الجرائم القائمة على التشفير"، على حد وصف تقرير نشرته صحيفة "فاينانشال تايمز" البريطانية في أواخر عام ٢٠٢٢، اعتمد على بيانات حديثة صادرة عن شركة تحليل البيانات Chainalysis والتي كانت على النحو التالي:

- تجاوزت عائدات التشفير غير المشروعة ٢٠ مليار دولار في ٢٠٢٢.

---

[٧٠] هنري كسنجر "النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ ترجمة فاضل جتكر دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، طبعة ٢٠١٥ ص:٢٣١

[٧١] سورة الأنفال أية: ٦٠

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

- شكَّلَت هاته العائدات ارتفاعاً من ١٨ مليار دولار في سنة ٢٠٢١، بعد زيادة ضخمة في التعاملات التي تشمل الشركات المستهدفة بالعقوبات الأمريكية وتأتي الغالبية من بورصة Garantex الروسية.
- انخفضت هجمات برامج الفدية بشكل طفيف مقارنة بسنة٢٠٢١، لكنها لا تزال تمثل ما يقرب من نصف مليار دولار.
- من المتوقع أن يزداد رقم إجمالي قيمة معاملات التشفير غير المشروعة بمرور الوقت.
- لا يشمل الرقم ٢٣.٨ مليار دولار من الأموال التي تم غسلها باستخدام العملات المشفرة في عام ٢٠٢٢ أي بزيادة ٦٨ بالمئة عن سنة ٢٠٢١.

في المملكة المتحدة وحدها، تقدر الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة أن أكثر من مليار دولار من الأموال غير المشروعة يتم تحويلها إلى الخارج باستخدام العملات المشفرة كل سنة. ،فما علاقة العملات المشفرة بالأنشطة الإجرامية؟

أكد مؤسس ومدير مختبر أبحاث "Blockchain" في جامعة ولاية أريزونا، دراجان بوسكوفيتش في تصريحاته[٧٢] " لسكاي نيوز عربية"، إنه:

- وفقاً لتقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المهتم بالمخدرات والجريمة (UNODC)تبلغ القيمة التقديرية للتجارة غير المشروعة حوالي ٢.٢ تريليون دولار أميركي على مستوى العالم.
- القيمة التقديرية السابقة تشمل المخدرات وأشكالاً أخرى من التجارة غير المشروعة، مثل: الاتجار بالبشر كما يحدث في دول جنوب الصحراء، والسلع المزيفة والجرائم البيئية.
- يتم إجراء أقل من ١ بالمئة من التجارة العالمية غير المشروعة باستخدام العملة المشفرة، بحسب إحصاءات صادرة عن Chainalysis ومع ذلك، فقد يكون هناك سبب للاعتقاد بأن النسبة الفعلية أقل من ذلك.

وشدد على أنه مثل أية تقنية أخرى، يمكن استخدام العملات المشفرة من قبل المنظمات الإجرامية؛ على أساس أن سهولة التحويل عبر الحدود وبشكل شبه فوري لأصول العملات المشفرة تجعل منها خياراً جذاباً لتلك الأنشطة غير المشروعة، لكنه يشير في الوقت ذاته إلى أنه مع ذلك فإن "جميع المعاملات يتم تسجيلها رقمياً، وأن استخدام العملة المشفرة لا يحمي بالضرورة الأنشطة الإجرامية"، مشدداً على أن "استخدام العملة المشفرة قد يوفر لوكالات إنفاذ القانون رؤية أكثر دقة للأنشطة الإجرامية" في تصوره، وفسر هذا الأمر بقوله:

[٧٢] موقع سكاي نيوز عربية

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

- تعتمد أدوات الطب الشرعي لتحليل blockchain و cryptocurrency على حقيقة أن تدفق الأصول الرقمية / الأموال على blockchain يمكن أن يكون من السهل نسبياً تتبعه وتفسيره.
- تُظهر سجلات المحاكم أن المحققين قادرون على تتبع سجلات معاملات العملة المشفرة إلى محفظة رقمية معينة، والتي تربط الهوية الرقمية بشخص مادي يمتلك المحفظة.
- من خلال إنشاء هذا الربط بين الهويتين، يمكن للمسؤولين الوصول إلى المحفظة باستخدام مفتاح خاص أو كلمة مرور.
- تستخدم الأساليب المستخدمة لربط الهوية الرقمية والأشخاص الطبيعيين تحليلات البيانات المتقدمة، وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

ويلفت مؤسس ومدير مختبر أبحاث "Blockchain" في جامعة ولاية أريزونا، في معرض حديثه مع موقع "اقتصاد سكاي نيوز عربية" إلى أن هذه الأساليب مكنت مكتب التحقيقات الفيدرالي على سبيل المثال من اعتراض دفع الفدية الأخيرة للمهاجمين السيبرانيين على خط أنابيب كولونيال في الولايات المتحدة الأميركية، وفي نفس السياق، نقل تقرير صحيفة فاينانشال تايمز المشار إليه، عن مدير المركز الوطني للجرائم الاقتصادية، أدريان سيرل، قوله:

- العملات المشفرة تُستخدم كجزء من منهجية غسيل الأموال، وهي مدمجة فيها.
- في حين أن نسبة غسيل الأموال التي يتم إجراؤها في العملات المشفرة لا تزال منخفضة نسبياً، فمن المتوقع أن تزداد بسرعة، وتسهل الشبكات الإجرامية الدولية على نطاق غير مسبوق، على الجانب الآخر، يُجادل داعمو العملات المشفرة بأنه يمكن استخدام تلك العملات من أجل الخير لا الشر.

فيما نقلت الصحيفة عن شركة تحليل البيانات Blockchain Elliptic أنه تم التبرع بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار من العملات المشفرة لأسباب مؤيدة لنزاعات محددة في العالم، ومن بين العملات المشفرة المقدرة بـ ٣.٨ مليار دولار التي سرقها المتسللون العام الماضي - وهو رقم قياسي جديد آخر - سرق قراصنة مرتبطون بكوريا الشمالية حوالي ١.٧ مليار دولار ، وفقًا لـ .Chainalysis وتزعم الأمم المتحدة أن هذه الأموال توجه إلى برنامج الصواريخ الباليستية في البلاد.

وأفاد التقرير بأنه "لا تستخدم العملات المشفرة فقط للمضاربة على المخدرات وشرائها عبر الإنترنت، فهي تستخدم في أنشطة إجرامية أكثر غموضًا أيضاً."، وتلعب دورتحويل الأموال عبر الحدود بدون رقابة، و يشير الخبير في تكنولوجيا المعلومات من الولايات المتحدة، الدكتور أحمد بانافع إلى أن "سهولة استخدام العملات الرقمية خلقت فرصة للمجرمين لإرسال الأموال الرقمية عبر الحدود دون

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

أي إشراف إلى البلدان التي لديها تبادلات رقمية حتى يتمكنوا من تحويل بيتكوين على سبيل المثال إلى عملة ورقية مثل الدولار أو اليورو" [٧٣]، ويلفت إلى أن هذا هو سبب ارتفاع هجمات Ransomware أخيراً؛ على أساس أن المتسللين طلبوا تحويل العملات المشفرة إلى محفظتهم الرقمية، حيث يمكنهم تحويلها إلى دولارات خارج دول مثل: الولايات المتحدة الأميركية، وأوضح بانافع أن إحدى الميزات الرئيسية لاستخدام العملة المشفرة، حقيقة أنه لا يمكن عكس المعاملات، بمجرد إرسالها تختفي، والطريقة الوحيدة لاستعادة تلك الأموال هي إذا كان الطرف الآخر سيرسلها مرة أخرى.، وأضاف أيضا أنها: "تتمثل إحدى طرق التحكم في معاملات الأموال الرقمية مثل: بيتكوين في بورصات مثل Coinbase حيث تحتاج إلى التسجيل للانضمام وتحتاج إلى معلومات صادرة عن الحكومة لاستخدام التبادل بالإضافة إلى استخدام محفظتها الرقمية الخاصة، وبالتالي فبإمكان المتعاملين إرسال واستلام الأموال الرقمية ولكن داخل بيئة خاضعة للرقابة ويمكنهم تجميد الحسابات إذا كان هناك شيء مريب"، لكنه يؤكد أن بعض البلدان ليس لديهم هذا النوع من السيطرة، وهذا هو السبب في انتشار غسيل الأموال في هذه البلدان وإنشاء المجرمين محافظ فيها ونقل الأموال بحرية، كما بين أن: "أنظر إلى العملات الرقمية كنظام مالي مواز لنظام SWIFT المصرفي، تستفيد تلك البلدان من الأنشطة كمصدر للدخل خاصة إذا كانت تخضع لنوع من العقوبات ولا يمكنها الحصول على عملات ورقية، عن طريق التداول باستخدام العملات الرقمية للتجارة أو جلب العملات الورقية دون سيطرة "SWFIT"، ويختتم حديثه بقوله: "العملات الرقمية تمثل المستقبل، لكننا بحاجة إلى لوائح تحمي ودائع المستخدمين وتراقب البورصات؛ للتأكد من عدم وجود سوء إدارة أو إساءة للثقة"، مشيراً إلى الحالة الشهيرة لبورصة FTX ، و ما حدث لمليارات الدولارات من ودائع المستخدمين، فقد ذهبت في دقائق.

استنتاجات وتوصيات

- الاهتمام بتطوير استخدام التجارة الإلكترونية في الدول العربية عن طريق السعي نحو زيادة انتشار العملات الرقمية، مع الأخذ بعين الاعتبار تجنب مخاطرها وتقوية الأنظمة القانونية بما يضمن حقوق الأفراد والمؤسسات عن طريق توعية مستعملي العملات التي يمكن تداولها بأقل مخاطر وعدم الاستثمار في العملات المجهولة ذات المخاطرة والمجازفة المكلفة.
- تشجيع الجهات المعنية في الدول العربية للتوجه نحو تطبيق تداول العملات الرقمية.

[٧٣] موقع سكاي نيوز عربية

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

- توعية جميع مستعملي العملات الرقمية في الدول العربية بأهمية استخدام المحافظ الرقمية في تخزين العملات الرقمية، لما لها من أهمية في الحفاظ على الأموال وحفظها بطريقة آمنة والتدرب الأمني في كيفيات التعامل مع تخزين وحفظ وحماية الأموال من كل اختلاس أو سرقة أو قرصنة محتملة كتقنية البلوك تشين واللجوء الى مهندسي البرمجيات الدقيقة تفاديا لأي خرق قد يحدث، والإدارة الاستراتيجية تحتم وتفرض إعمال تطبيقات وبرامج جد متطورة في حالة الاستثمار في العملات الرقمية.
- توجه بعض الدولة العربية كالإمارات العربية المتحدة بوضع منظمات وجهات حكومية تقوم بمتابعة تداول العملات الرقمية، وإصدار النشرات التوعوية بشكل مستمر لمستخدميها لمساعدتهم في استخدامها بشكل صحيح وآمن بعيدا عن المخاطر.
- لوسائل التواصل الرقمي التي يستثمرها الإعلام دور في تنوير وتثقيف الجمهور المستهلك والمستثمر في العملات الرقمية فردا كان أو دولة، وقد يتم توظيفها للترويج للعملات الرقمية دون التحذير والتنبيه لمخاطرها وأضرارها الجسيمة، حيث تركز هاته الوسائل على الفوائد دون التوعية والتنوير حول فداحة أثارها السلبية في حالة الاختلالات الأمنية، وعدم تحصين البعد الأمني المرتبط بمراكز الحماية والأمن المعلوماتي، لأن الظاهرة كونية، وتتطلب المزيد من الدراسة التكوينية والعلمية في صيغتها الأمنية-الاستراتيجية.
- توطين أنظمة حديثة للكشف عن صحة العملات الرقمية، ومنعًا لانخداع المستخدمين والإقبال على شرائها.
- قيام الأجهزة الأمنية المتخصصة بمحاربة أصحاب مواقع الترويج للمخدرات لعدم التغرير بالشباب.
- استحداث آليات متطورة من أجل التشفير الرقمي للبيانات والمعلومات المهمة لمنع الوصول إليها.
- قيام المؤسسات الحكومية والخاصة بإنشاء نسخ احتياطية لملفاتها الحيوية تحسبًا لاختراقها أو تعطيلها.
- تكوين خبراء بارعين في إنشاء تطبيقات وبرمجيات دقيقة تحمي المصالح الاستراتيجية والأمنية للدول العربية والتنسيق والتعاون العربي لحماية مواطنيها من الهجمات والاختراقات الأمنية الأجنبية، وسن قوانين زجرية لكل قرصنة وسرقة من خلال توظيف واستثمار منصات ومواقع رقمية غير مرخص لها وغير خاضعة لقوانين البلاد العربية.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

- تطوير المنظومة الرقمية وتربية النشء على ما يسمى بالمواطنة الرقمية العربية وفق ثقافة الانسان العربي ومقوماته الحضارية وعلى رأسها الشريعة الإسلامية، فكل ما هو مخالق لمقاصدها الكبرى فهو محظور وممنوع.
- تعليم الاقتصاديات الرقمية بما فيها استعمال العملات الرقمية بمدارس عمومية، وخاصة لتثقيف وتوعية وتربية العقل العربي على الاستثمار المالي الواعي في العملات المشفرة.
- إدراج برامج دراسية وإعلامية بالكليات المتخصصة تعرف بالعملات الرقمية وكيفية التعامل معها وفي إطار أحكام الشرع الإسلامي الحنيف.
- تنمية الثقافة المالية لدى الانسان العربي تفرضها التطورات التكنولوجية العالمية المتسارعة.
- التعاون العربي من خلال تفعيل أدوار منظماتها وجامعتها العربية ومراكزها الأمنية، وتبادل التجارب والخبرات وتوسيع الأفق الأمني ضرورة ملحة، في ظل الهجمات السيبرانية المتتالية والمتقنة الأهداف من لدن منظمات إرهابية ودولية عابرة للقارات وللحدود الشيء الدي يحتم تهيئ تطبيقات وبرامج حديثة للتصدي لها.
- الحروب القادمة بين الدول ستكون سيبرانية، بما فيها غزو الفضاء، وصناعة البرامج، حيث يجب أن تكون محلية غير مستوردة.
- استغلال منصات المعاملات الرقمية من أجل المنفعة المجتمعية.
- تأهيل الوعي الجمعي العربي، تكوينا وتنشئة علمية ومعرفية بالعملات الرقمية كفيل بحماية الأمن الفردي، ومنه للمجتمعات العربية كدول ومنظمات.
- إقرار مناهج ودروس للأطفال والشباب بالمدارس والجامعات والمعاهد من باب التعريف والتحسيس والتواصل حول حداثة كل ما هو رقمي، بما فيه الأمن المعلوماتي والصحي والنقدي "تقنيات المعاملات الرقمية للعملات الإلكترونية".

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

المراجع المعتمدة

باللغة العربية

- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوي، تحقيق عبد الرحمان قاسم، الجزء ١٩، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة.
-أسماء سالمين العرياني، العملات الافتراضية: حقيقتها وتكييفها وحكمها الشرعي، جامعة عجمان، الامارات العربية المتحدة،٢٠٢١
- أثير صالح إبراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، جامعة الشرق الأوسط، ماجستير في القانون العام، حزيران ٢٠٠١
- سيف السويدي وأشرف محمد زيدان "العالم ما وراء التقليدي "، دار الأصالة للنشر والتوزيع، إسطنبول تركيا ٢٠٢٢، الطبعة الثانية، اغسطس ٢٠٢٢/محرم ١٤٤٤
- مركز الحرب الناعمة للدراسات " الحرب الناعمة الأسس النظرية والتطبيقية "، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ٢٠١٤
- محمد الشافعي، "الأثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية"، دبي: بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون لسنة ٢٠٠٣
- محمد عيسى الكبيسي، العملات المشفرة والمعماة ماهيتها وضوابط التعامل بها، منتدى فقة الاقتصاد الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي،٢٠١٨
- هنري كسنجر "النظام العالمي: "تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ"، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، طبعة ٢٠١٥
- إعداد مجمع البحوث والدراسات أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، "الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها"، نزوى – سلطنة عمان، مسابقة جائزة الأمير نايف بن عبد العزيز لعام ٢٠١٦
- نعوم تشو مسكي، "السيطرة على الإعلام"، تعريب أميمة عبد اللطيف، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى٢٠٠٣
- نعوم تشو مسكي: "ماذا يريد العم سام؟"، تعريب عادل المعلم، دار الشروق، مدينة نصر، الطبعة الأولى ١٩٩٨
- حسنين شفيق، "الإعلام الجديد والجرائم الإلكترونية: التسريبات.. التجسس.. الإرهاب الإلكتروني"، دار فكر وفن، مدينة السادس من أكتوبر، مصر، طبعة ٢٠١٥
- المرسوم الملكي رقم م/ ١٧ وتاريخ: ٨/ ٣/ ١٤٢٨هـ بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم: (٧٩) بتاريخ: ٧/ ٣/ ١٤٢٨هـ
- مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد: ١٦ العدد: ١، يونيو ٢٠١٩.

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

- أبو أحمد أيمن احمد عبد الجليل جراد الأزهري: "حكم النقود الإلكترونية: البتكوين، دراسة فقهية مقارنة"، كتاب إلكتروني.
- الموقع الإلكتروني لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- الموقع الإلكتروني للهيئة الوطني للأمن السيبراني بالمملكة العربية السعودية.
- الموقع الإلكتروني لمركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- دياب موسى البداينة، الملتقى العلمي بكلية العلوم العسكرية بالأردن، "الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية"، المنظمة بين ٢-٤ شتنبر لسنة ٢٠١٤، ورقة علمية بعنوان: الجرائم الإلكترونية: المفهوم والأسباب
- أحمد عبد الله ومحمد سناجلة، منتدى قطر الاقتصادي، "واقع العملات الرقمية في العالم ومستقبلها"
- الحسيني حسن، جريدة المال المصرية،٢٨ مارس ٢٠٢١
- محمد جبريل إبراهيم، جريمة التعامل في العملات المشفرة أو النقود الرقمية: "دراسة مقارنة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٧٩
- جريدة عربي بوست، نشرت بتاريخ ٢٠٢١/٠٢/١٠
- خالد وليد محمود، "قراءة في مؤشر الأمن السيبراني لسنة ٢٠٢١"، الجزيرة
- موقع دار الإفتاء المصرية:
http://www.dar–alifta.org/ar/Viewstatement .aspx ?sec =media &ID=5617
-Jonathan Bignell « Post Modern culture,published in agrment with Edinburgh , university press lid 22,George square ,First published in India,2007,publshed by A Akcer books.
- Arianna trozze, Josh kamps, Eray Arda Acartuna , Cryptocurrencies and future financial crime ,Trozze et al.crime science,2022.
- Cryptos les transactions liées a des activités criminelles ont atteint un record en 2021publié par b6 médias 06/01/2022.
-WWW.CAPITAL.FR/CRYPTO/CRYPTOS-LES-TRANSACTIONS-LIéES-A-DES- Activités- CRIMINELLES.
-Thomas chenel . journaliste finance bourse et cryptomonnaies publié le 21/10/2022. Activités- CRIMINELLES
- Impacts of positive and negative comments of social media users to cryptocurrency , Husnu S Narman , Alymbek Damir Uulu,2020 international conference on computing ,Networking and communications (ICNC),2020

ISSN : 2735-3737 eISSN : 2735-3745

-Usman w .chohan, cryptocurrencies, A Brief thematic Review. Economics of NET WORK.28 AUGUST 2017.
- Digital vs, virtual currencies ;by AWDREW WAGNER ?on august 22,2014
ALLAHAM ALTARWNCH , ABDALLAT,2009 ; « developement of electronic money and impact on the control bankrole and monetary policy »21/07/2018 -M Reith؛ C Carr؛ G Gunsch (2002) ،"An examination of digital forensic models" ،International Journal of Digital Evidence
-Szczepański, Marcin "Bitcoin: Market, economics and regulation" European Parliamentary,Research Service,Members' Research Service,novembre 2014
-canada: Can You Take A Security Interest In Bitcoin? Mondaq , May 14.2014.Wednewday 4:10PM EST, Ms M. Sandra Appel ;A security Agreement for Bitcoin: Is it Possible?
- Cathrine stiwart,digital currency transaction procedures and value exange in the digital age , corsham institue thouht leadership programme 2017
- ROSS, Seamus(2000),changing trains at wigan digital presevation and the future of scholaship, london, british library.
- Anshu siripurapu and noah berman,cryptocurrencies,Digital dollars,and the future of mony,february 28 ,2023
- Jake frankefield,cryptocurrency explained with pros and cons for investement,updated february 04,2023
-http://www.pam.ma/%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9
- Sa. Investing.com/crypto/currencies
- Julie Anne Gniadek,how to become a cryptocurrency analyst,9 December,2022,TECH GUIDE
francais
- CLEMENCE TANGUY,bitcoin et monnaie virtuelle :comment investir dans la crypto monnaie en16 janvier 2023,cafe de la bourse

ISSN : ***2735-3737*** **eISSN :** ***2735-3745***